الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

العدد السادس – حزيران ٢٠١٢

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هو بفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

أعلنها النظام الدكتاتوري حربا شاملة ضد الجماهير الشعبية السورية الثائرة. أصبحت المدن والبلدات والقرى ساحة حرب حقيقية يستخدم فيها حكم الطغمة كل أنواع الأسلحة الثقيلة بلا أدنى رادع أو وازع أخلاقي أو سياسي. لم تعد المجازر التي يرتكبها بحق المدنيين استثناءا، بل أصبحت ممارسة عادية لقواته وميليشياته الفاشية، وتتلو المجازر مجازر أخرى.

وفي ايغال نظام الطغمة في العنف والوحشية فانه يقوم بإطلاق اليات تحشيد غرائزي طائفي يدفع بسوريا الى أهوال حرب أهلية طائفية يريدها النظام كمخرج أخير لبقاء طغمة آل الأسد. وتوفر له بعض ردود الفعل المضادة الطائفية ان كانت في الممارسة أو الخطاب دعما لمسعاه المذكور في سحق الثورة واجهاضها من خلال تطييفها وتحويلها لما أسماه أحد الرفاق «صراع وحشيتين».

ولكن الفشل ما يزال حليف النظام المجرم وقوة الثورة المضادة في مسعاهم لإجهاض الثورة أو حرفها عن مسارها العام الوطني والمدني والاجتماعي السائد، وفي هذا المجال يبرز عظمة الثورة الشعبية السورية وجذريتها الانسانية والسياسية والاجتماعية.

أتت اضرابات تجار دمشق وحلب كعماد رئيسي من القاعدة الاجتماعية التي يستند عليها النظام، لتؤكد تزايد تأكلها وتشير الى التقدم المطرد للثورة الشعبية واقترابها من لحظة انتصارها على نظام الاستغلال والاستبداد. وفي سرعة انتصارها توفير لبلادنا وشعبنا من مآسي دمار وقتل أوسع. فكلما طال بقائه كلما زادت حمامات الدم والخراب. ولذلك فان دعاوى المؤتمرات الدولية للقوى الامبريالية (الغربية والشرقية) المتعددة والمتنافرة المصالح انما تسعى لإقرار صفقات فيما بينها على حساب الشعب السوري الثائر واستقلالية ارادته والقيام بتغييرات شكلية وفوقية في النظام الدكتاتوري.

انتصار الثورة الشعبية السورية بالقدرات الذاتية للجماهير الثائرة هو المخرج الوحيد والحقيقي الممكن للخلاص من نظام فاشي مجرم واستعادة الشعب السوري لحريته وكرامته واستقلاله.

لا مبادرات ولا مؤتمرات دولية الحل هو بانتصار الثورة الشعبية

باتت مبادرة أنان بحكم الميتة، كما كانت عليه المبادرة العربية، ألاف المدنيين سقطوا أمام المراقبين الدوليين، وازدادت مجازر النظام، فالنظام ماهر في اجهاض كل المبادرات وحتى الاستفادة منها لصالح توفير غطاء له في جرائمه ومجازره. ويطلق العنان لحالة من الرعب في كل المدن السورية عبر حملات لا تنتهي من التفجيرات التي يتهم بها «الجهاديين» تترافق مع تواصل حملا القصف والقتل والاعتقال والاغتيالات. في هذا الاطار، تتوارد الأنباء عن نية عقد مؤتمر دولي «لأصدقاء سوريا» هنا أو لمؤتمر دولي حول سوريا هناك بدعوة من الحكومة الروسية للقوى الإقليمية والدولية المعنية لإيجاد مخرج «للأزمة السورية» كما يسمون الثورة الشعبية العظيمة للجماهير السورية.

تريد كلا من روسيا وايران، حليفتا النظام الحاكم، انقاذ النظام الفاسد من مصيره المحتوم، في حين ترغب الولايات المتحدة وحلفائها الاوربيين بإزاحة الطاغية واجراء تغييرات شكلية فوقية فيه مع الابقاء على أسسه، بينما تشجع دول الرجعية العربية (وخاصة قطر والسعودية) الثورة المضادة وهي تلتقي مع النظام القاتل في محاولة اجهاض الثورة عبر جرها الى حرب أهلية طائفية. وتبدو الصورة وكأن مصير الوطن والشعب أصبح أسير القوى امبريالية دولية وإقليمية. ويدفع النظام الى «تدويل» اوضع السوري من خلال مفاقمته لوحشيته الجنونية بزج قواته العسكرية بكامل أسلحتها في مواجهة الجماهير الثائرة مرتكبا جرائم ومجازر جماعية متواصلة (حمص، الحولة، القبير، الحفة، الحمورية وغيرها الكثير) ويزج بميليشياته الفاشية في عمليات القتل والذبح.

لكن الشعب الثائر لا يلقى اهتماما يذكر بهذا الضجيج والصراع بين الضواري الامبريالية والاقليمية، بل سيواجهها ان وقفت في طريق حريته وانتصاره، فالجماهير الشعبية الثائرة تتابع ثورتها رغم التضحيات والالام الهائلة حتى اسقاط النظام برمته واستعادة حريتها وكرامتها وسيادتها.

انه الشعب الثائر من يقرر مصيره بنفسه وليست القوى الاقليمية او الدولية. فالكلمة الأولى والاخيرة هي له في كفاحه من أجل الخبز والحرية والكرامة والاستقلال.

العلمانية لا تعني الالحاد

يعتبر مارسيل غوشيه أن هناك علاقة بين التحديث والعلمنة ويرى أنّ العلمانية هي القطيعة مع الدين حيث أنّ القارة الأوروبية الغربية كانت مسكونة سطحاً وعمقاً بالدين وما كان لها أن تشق طريقها إلى التحديث إلا بالقطيعة مع النظام المعرفي الديني للقرون الوسطى «التحديث هو الخروج من الدين» حسب غوشية.

هذه القطيعة مع الدين كانت على مراحل، فقد شهدت آوروبا في القرون الوسطى أسوأ فصول تاريخها التي تخللها إنشاء محاكم التفتيش من طرف الكنيسة البابوية التي كانت تلاحق أهل الفكر والتنوير وتزج بهم في مقصلة هذه المحاكم. وتعززت هذه القطيعة بواسطة أنشتاين سنة ١٩٠٠ حيث تعدّت العلمانية كونها مجرد حركة إصلاحية فقط في أوروبا، إنما أصبحت رسالة لتحرير الإنسان من سلطة الرهبان وتحرير العقول من التحليلات الماورائية والتفسيرات الميتافيزيقية التي جمّدت الفكر الأوروبي لزمن طويل في أنفاق فكرية ضيقة. وقد كانت مقالة فولتير (في التسامح) صرخة تاريخية في وجه الاضطهاد الكاثوليكي للأقلية البروتستانتية.

بينما لم تصدر في تلك الفترة مقالات مشابهة في عالمنا الإسلامي الذي كان يشهد صراعاً مريراً بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية راح ضحيته مئات الآلاف. فبدلاً من التركيز على نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، طغى على الأدبيات في تلك الفترة مئات العناوين التي تدعو الى الكراهية والتكفير.

لا يجوز خلط العلمانية بالإلحاد كما يحاول البعض عن عدم معرفة أو عن سوء نية، فالعلمانية ليست مذهب أو دين، إنها نظام حكم يعتمد على التعددية و التنوع في الممارسة الفكرية و السياسية. في الدولة العلمانية، تُحترم حق ممارسة جميع الأديان ولكن الدين يبقى خصوصية فردية لا دخل له بالحياة السياسية. فالدولة العلمانية لا تفرض الإلحاد كما يحاول البعض تصويره، بل إنها دولة تُحترم المعتقدات الدينية فيها مهما كانت، ولكن «تحترم» فقط ولا «تُطبق» هذه المعتقدات لأنها حرية «فردية».

الاسلاميون يعتبرونها وجه آخر من أوجه الالحاد و الكفر و التهجم على رجال الدين والمقدسات الدينية وأنها وسيلة لنزع الصفة الاسلامية عن الشخصية العربية وهم يحاولون تسويق هذه الصورة المشوّهة عن العلمانية. العلمانية هي فصل الدين عن السياسة أو فصل الحياة الدينية عن الحياة المدنية، فكُل ما يتعلق بالدولة وطريقة حكمها هو مُستقى من الحياة المدنية، مؤسسات الدولة مستقلة تماما عن المؤسسات الدينية. فصل السلطات المدنية عن السلطات الدينية هو مبدأ من مبادئ الدولة العلمانية. السياسة فيها من اختصاص البشر أمّا الدين فهو من اختصاص المقدّس.

العلمانية تحترم حق الاختلاف في الدين فهي لا تفرض أي دين على آخر ببساطة لأنها لاتتدخل بالدين حيث أن قانون الدولة هو قانون مدني جامع يحترم الجميع بصفتهم مواطنين ولا يميز بينهم، والمواطنة هي الأساس في الدولة المدنية العلمانية. المواطنة تعتمد على الجنسية فقط و ليس على الإعتقاد الديني او العرقي.

إذاً لا يجب الخلط بين «الخروج من الدين» و«الخروج على الدين» فمقولة مارسيل غوشة ليست اعلان حرب على الدين أو نهاية الدين كما فعل نيتشة ولكنها فقط بمثابة اعلان فصل الدين عن الحياة العامة و أن الدين محصور بالمجال الشخصي.

ومن هذا المنظور فإن «الخروج من الدين» أي العلمانية والحداثة يكون ضروريا لحماية الدين أو عدم «الخروج على الدين» لأن ذلك –الفصل بين الدين و السياسة– هو الطريقة الوحيدة لعدم تعارض الدين والايمان الشخصي مع الحداثة و الحياة المدنية و السياسية.

إنّ عدم زجّ الدين في السياسة هو إعلاء من شأنه ولقد أصبح ضرورة حتمية، حيث أثبتت التجربة – كما يشير د. جرجس – بأنّ الدول تستغل الدين للاستبداد والقمع ولذلك، يقول المفكر الإسلامي خالد محمد خالد في كتابه المشهور «من هنا نبدأ» (١٩٧٤) : إذا مزجنا الدين بالدولة فسنخسر الدين ونخسر الدولة.

البعض يعتبرها حركة إنسانية تدعو للإيمان بالتعددية ومبدأ التسامح وإخضاع المنظومة الدينية بمفاهيمها لسلطة العقل والعلم، وهذا هو نفس المبدأ الذي كان ينادي به أعلام الفلسفة العربية ـ الإسلاميّة (الكندي – الفارابي – ابن رشد – ومتكلموا المعتزلة) قبل فلاسفة التنوير في أوروبا بأزمنة.

عزام أمين

صندوق النقد الدولي :

تدهور الوضع الاقتصادي السوري

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد مؤسسات النظام الرأسمالي العالمي التي فرضت على كل البلدان سياسات نيوليبرالية متوحشة ادت الى كوارث اجتماعية واسعة، و كان النظام السوري منذ استلام بشار الاسد للحكم عام ٢٠٠٠ احد التلاميذ الطائعين لأبشع سياسات الظلم الاجتماعي، التي ادت الى افقار الشعب السوري، و التي أتت الثورة الشعبية كرد فعل عليها وعلى عقود من الكبت والقهر والاستبداد.

اعلنت مساعدة المديرة العامة لصندوق النقد الدولي ان الليرة السورية فقدت ٤٥٪ من قيمتها في السوق الموازية، وان البورصة السورية انخفضت بنسبة ٤٠٪ منذ بدء الاضطرابات في البلاد.

وقالت نعمت شفيق «انخفضت (قيمة) الليرة السورية بنسبة ٤٥٪ في السوق الموازية، و٢٥٪ في السوق الرسمية».

وبحسب نعمت شفيق، فان الاقتصاد السوري يعاني بالتأكيد جراء الازمة في البلاد، لكن المعطيات المتوافرة عن هذا الامر قليلة. ولم يتسن لصندوق النقد الدولي ارسال فريق الى سوريا «لأسباب امنية»، كما قالت.

واضافت «نعرف ان اجمالي الناتج الداخلي انخفض (..) وان هناك تكاليف اقتصادية، لكننا لا نملك ارقاما لأنه ليس لدينا اشخاص هناك على الارض».

ورأت نعمت شفيق ان «انخفاض الاسهم مؤشر مهم (على تأثير الازمة) على قطاع الاعمال وآفاقه»، مشيرة الى ان البورصة السورية انخفضت من جهتها بنسبة ٤٠٪.

واوضحت نعمت شفيق ان «تاثير العقوبات على صادرات النفط الخام السوري سيكون الاكثر سرعة»، مذكرة بان اجمالي الناتج الداخلي الليبي انخفض بنسبة ٦٠٪ فور توقف صادرات النفط بسبب النزاع.

وقالت «مع ان النفط اكثر اهمية في الاقتصاد الليبي منه في الاقتصاد السوري، الا انه يبقى موردا مهما من موارد الحكومة» والمصدر الاول للنقد الاجنبي.

أراضي واسعة خارج الخدمة و ٤٥ بالمئة من المنشآت غير عاملة

بعض مظاهر بطالة وسائل الإنتاج:

البطالة البشرية موجودة في سورية كغيرها من دول العالم الرأسمالي بما في ذلك الدول الأكثر تقدماً، ولسنوات خلت كانت نسبتها بحدود ٢٠٪ من القوة العاملة، حسب الجهات الرسمية، ومن المفترض أن تكون زادت قليلاً عما كانت عليه بتأثير الانفتاح الاقتصادي والاحتجاجات الشعبية.

بطالة رأس المال قائمة ومؤكدة من خلال الأموال الكبيرة التي سبق أن ذهبت خارج القطر، واستثمارات آلاف السوريين في الخارج تؤكد ذلك، ويتأكد ذلك أيضاً من خلال القيود المصرفية التي تؤكد وجود قرابة ١٢٠٠ مليار ليرة سورية، إيداعات في المصارف، علماً أن عام ٢٠١٠ شهد زيادة في الإيداعات بحدود ١٠٠ مليار عن العام الذي سبقه، عدا المبالغ المودعة بالعملات الأجنبية، وعدا الأموال المتوافرة بين يدي الأسر (بدليل تمكن العديد من جامعي الأموال من الدخول لهذه الأسر) وما ظهر مؤخراً من سحوبات مصرفية (من الإيداعات) كان بتأثير من بعض شركات الصيرفة الهادفة للمتاجرة بالنقود.

أراض خارج الخدمة

بطالة الأرض مؤكدة من خلال الإحصاءات السنوية التي تظهر عدم استثمار آلاف الهكتارات من الأراضي القابلة للزراعة، والتي تتراوح مساحتها حول ٣٥٠ ألف هكتار كل عام، منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩ وقبل هذه الأعوام كانت هذه المساحة تزيد على ذلك بحدود ١٠٠ ألف هكتار، فضلاً عن أن بعض الأراضي المستثمرة تتطلب حالة استثمار أفضل مما هي عليه، ومساء يوم الأربعاء ١ / ٦ / ٢٠١١ ومن خلال برنامج حواري على شاشة تلفزيون الدنيا أفاد أحد المواطنين أنه توجد مئات آلاف الهكتارات على ضفاف سد الثورة التي يمكن إرواؤها من السد ولكنها غير مروية رغم المطالبة بذلك منذ سنوات، وأينما اتجهنا في الجمهورية العربية السورية نجد أرضاً غير مستثمرة، أو أنه واضح للعيان أن استثمارها جزئي جداً، وخاصة أنه من المؤكد أن عدم استثمار هذه الأراضي لا يعود فقط لحالة الجفاف المطري، بل يعود لحالات جفاف من أنواع أخرى، ومثيلها ما نجم عن آثار ارتفاع سعر المازوت من ٧ – ٢٥ ل.س وكان تنزيله مرتين حتى أصبح بـ١٥ ل.س ، وأيضاً ما نجم عن ارتفاع أسعار السماد الكيميائي بحدود ثلاث مرات عما كانت عليه.

منشآت مجمدة

بطالة المنشآت بجميع أنواعها حالة قائمة وبكثافة عالية، ولكن لا تتوفر إحصاءات حديثة تبين ذلك لكن من المفترض أن تكون حدثت بعض الزيادات في أعداد المنشآت المتوقفة بتأثيرات عديدة وخاصة ما نجم في السنوات الأخيرة بتأثير انفتاح التجارة الخارجية والاحتجاجات الشعبية، وحيث إنه لا تتوفر إحصاءات حصر شامل عن وضع المنشآت إلا من خلال نتائج التعداد العام الذي يجري مرة كل عشر سنوات، فالجدول التالي يظهر أعداد جميع أنواع المنشآت العاملة في كل المجالات الصناعية والتجارية والإنشائية والخدمية (كما يظهر أعداد المنشآت غير العاملة)، وتوزعها بين المحافظات في جميع القطاعات/عام – خاص فردي أو شركة – تعاوني – مشترك – هيئات اجتماعية لا تهدف للربح (حسب نتاج التعداد الأخير الذي جرى في عام ٢٠٠٤)، وعلى الأغلب واقع الحال (بخصوص نسبة المنشآت غير العاملة) ليس بأفضل مما كان سابقاً.

أن أعداد المنشآت غير العاملة، تشكل قرابة ٤٥٪ من مجمل المنشآت (٢٧٤٥٧٦ من ٦٠٠٩٩٣) والحالة تتطلب من يبحث عن الأسباب.

وأن المنشآت التي وضعها الراهن فرع أو مستودع أو خالية تشكل ٣٥ ٪، ويشكل كل منها بناء أو جزءاً من بناء معد لغاية استخدامه منشأة بما يتناسب مع مواصفاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بناء المنشأة قد يكون بمساحة صغيرة حوالي ١٠ أمتار مربعة أو أكثر، وقد يسمح بتشغيل عامل أو أكثر، والحالة تتطلب من يبحث عن تحقيق استخدام هذه الأبنية للهدف الذي شيّدت من أجله.

كما أن أعداد المنشآت المتوقفة عن العمل تشكل قرابة ١٠ ٪ من مجموع المنشآت، وهي منشآت جاهزة للعمل ولكنها متوقفة لأسباب عديدة (إدارية تتمثل بنقص بعض المتطلبات – قانونية – مالية – تأمين مستلزمات الإنتاج – تأمين تسويق المنتج – توفر اليد العاملة).

ويظهر أن قرابة نصف المنشآت (العاملة وغير العاملة) يتمركز في ثلاث محافظات (دمشق – ريف دمشق – حلب).

كما يتضح من الجدول أن عدد المنشآت الاقتصادية ٦٠٠٥٩٤ والمنشآت الاقتصادية الخاصة العاملة، هي الغالبة، ٥٥٣٩٧٦ منشأة، وأكثر من نصفها من فئة عامل وعددها ٣٤٦١٣٤ منشأة وعدد كبير من فئة عاملين وعددها ١٠٦٩٩٩ منشأة، في حين أن عدد المنشآت التي يزيد عمالها على عشرة عمال عاملين هو ٣٤٩٨، ما يؤكد حجم وأهمية المنشآت الصغيرة.

ان تعميق الثورة على الصعيد الاجتماعي هو الذي سيسمح بإصلاح زراعي شعبي جديد وجذري تعيد الارض لفلاحيها وتعطيهم القدرة على استثمارها، وتعيد للعمال مصانعهم وادارتها، وبناء نقاباتهم المستقلة.

بيان تنسيقيات الشيوعيين السوريين

مجزرة أخرى يرتكبها النظام بحق ابناء شعبنا أسمها مجزرة مدينة الحولة

اقدمت اجهزة النظام في ٢٠١٢/٥/٢٥ يوم الجمعة على ارتكاب مجزرة مروعة بحق المواطنين العزل في مدينة الحولة التابعة لمحافظة حمص راح ضحيتها أكثر من مائة وعشرون شهيدا معظمهم من الأطفال والنساء.

اننا في تنسيقيات الشيوعيين السوريين ندين هذه الجريمة وكل جرائم النظام بحق ابناء شعبنا الأبي الرافض للظلم والخنوع والأستبداد... ونحمل النظام كامل المسؤولية عن كل نقطة دم تراق فوق تراب الوطن وندعوه إلى الوقف الفوري والكامل لأعمال العنف والقتل وتنفيذ بنود خطة عنان.

وندعو جماهير شعبنا السوري الثائر بكل قواه الى الوقوف صفا واحدة في وجه الطاغية وتوحيد الصفوف في وجه الخطر وان لا سبيل الا قوة الشعب في هذه المواجهة ما بين مواطنين عزل ونظام مدجج بكل انواع الاسلحة ومدعوم من كل قوى الطغيان العالمي وعدم التعويل على الموقف الدولي المنحاز لنظام القتل والاجرام.

الموت للطاغية
المجد كل المجد للشهداء
والنصر للشعب السوري العظيم.

٢٠١٢/٥/٢٦

هل يمكن تفادي الحرب الأهلية القادمة في سوريا

تحتفل الشعوب العربية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، منذ بداية العام، بالذكرى السنوية الاولى لانتصار ثوراتها على رموز الاستبداد التاريخية، ودخولها مخاض البناء الجديد للدولة والمجتمع.

أما الثورة السورية المستمرة، والتي قدمت حتى الآن عشرات الآلاف من الشهداء والمفقودين والمشردين، تدخل عامها الثاني، ومازالت تراوح في منتصف الطريق. ولم تتوضح ملامح المستقبل بعد.

وهذا يثير أسئلة عديدة تتطلب الإجابة عليها وقفة متأنية لمسار الثورة خلال الأربعة عشر شهرا الماضية، وأهم الدروس التي يمكن التوقف عندها، في محاولة لفهم مايجري على الأرض ومحاولة الإجابة على السؤال الهام: مع استمرار الصراع المفتوح بين السلطة والشعب، هل الحرب الأهلية في سوريا حتمية؟.

-١-

فالنظام مازال يشعر بقوته الأمنية والعسكرية، وقدرته على ضبط المدن الكبرى وساحاتها الرئيسية، وحصاره للمدن والبلدات والقرى المنتفضة، وقصفها بالأسلحة الثقيلة، وقتل المتظاهرين بدم بارد، وأمام أعين العالم كله. وكذلك يحاول البحث عن ثوب جديد، بتعديله للدستور حتى يناسب مقاسه الجديد، وانتخابات جديدة...الخ. وكأنه لايوجد شعب ثائر داخل سورية. وهذا يؤكد لمن لم يحسم رأيه حتى الآن، بأن النظام الإستبدادي كتلة صماء غير قابلة للتعديل، وإن أي شرخ حقيقي فيها يجعلها تتفتت كالزجاج. ولذلك فهو لن يقبل بأي إصلاح حقيقي يمكن أن يؤدي إلى أن يشاركه أحد في السلطة. ومازالت عقلية الإستبداد الآسيوي الممتدة في تاريخنا لمئات القرون هي التي تحكم سلوكه ونظرته للشعب بأنه رعاع، أو قطيع أغنام. وهو يعمل وفق شعار» إما أنا أو الفوضى»، «إما أنا، أو لا أحد»، «إما أنا، أو الشعب»، مما يؤكد على أن الصراع بين النظام والشعب، هو صراع حياة أو موت، صراع وجودي بين نقيضين، لم يعد ممكنا أن يتعايشا معا.

-٢-

أما بالنسبة للثورة، ورغم ماحققته من إنجازات، إلا أنها مازالت تُراوح في المكان، وهذا يُشير إلى أن الثورة السورية في أزمة. وأخطار هذه الأزمة تتزايد كلما ابتعد افق الانتصار. ويمكن التوقف عند أهم ملامح هذه الأزمة:

أولها: المقصود بالمراوحة في منتصف الطريق، هو توقف انتشار الانتفاضة عند حدود الأقليات الدينية والقومية، والذين يشكلون ثلث السكان في سورية. وعند حدود مراكز المدن الكبرى وخاصة حلب ودمشق، والتي تضم الطبقة الوسطى والفعاليات الثقافية والدينية، وكذلك الأغلبية الصامتة التي لم تنضم للثورة حتى الآن، بالإضافة للبرجوازية الاقتصادية الصناعية والتجارية المتحالفة مع السلطة، والتي نشأت اصلا في حضنها، وشريكتها في نهب ثروات البلد.

وثانيها: وبدلا من ان ينضم الجيش للشعب، ويحسم المعركة لصالح الثورة، كما حدث في تونس ومصر، استطاعت السلطة أن تحافظ على تماسكه والسيطرة عليه لصالحها ضد الشعب. والانشقاقات القليلة التي حدثت في صفوف الجيش، وشكلت «الجيش السوري الحر»، الذي لم يمتلك حتى الآن القوة الكافية لحماية الثورة، مقابل قوة النظام العسكرية والأمنية. وإنما أصبح في كثير من المواقع عبئا عليها، وحاجته إلى حاضنة إجتماعية مدنية تحميه من بطش النظام، كما حصل في «باب عمرو» في حمص، وكل المدن السورية المنتفضة.

وثالثها: عدم وجود قيادة سياسية حقيقية موحدة على الأرض للثورة. والتنسيقيات التي أفرزتها الثورة، ورغم وجود التنسيق فيما بينها، وتشكيل الهيئة العامة للثورة، إلا أنها مازالت تتمتع بالصفة المحلية المناطقية، دون أن تفرز حتى الآن رموزا سياسية ، تقود فعاليات الثورة على المستوى الوطني، وأن تكون مقنعة للأغلبية الصامتة، وللأقليات.

وجاء المجلس الوطني الذي تشكل في ظرف كانت الثورة في حاجة ماسة لقيادة سياسية تعبر عنها وتقودها، وحصل على دعم الثوار في عموم سوريا. إلا أنه تبين بعد أكثر من نصف عام على تشكله، أنه لم يكن قادرا حتى الآن، على ان يكون قائدا حقيقيا سياسيا للثورة السورية وذلك لمجموعة من الأسباب،أهمها:

– وضع نصب عينيه مهمة وحيدة وهي العمل على استجداء التدخل الخارجي (الأمريكي– الغربي)، مستلهما التجربة الليبية، كمثال راهن، تحت عنوان حماية المدنيين. وكأنه نفض يديه من إنضمام باقي الشعب للثورة. دون أن يدرك حتى الآن أن الغرب لن يتدخل عسكريا في سوريا لأسباب عديدة وأهمها: أن الغرب وأمريكا خاصة لم يتدخل تاريخيا لصالح أي شعب في ثورته لنيل الحرية والديمقراطية. وأن هذا الغرب لن يتدخل إلا إذا انزاح ميزان القوى في الداخل لصالح الشعب. عندئذ يتدخل لإحتواء الثورة والسيطرة على ثمارها. ومع ذلك مازال المجلس يكرر حتى الأن استجدائه للتدخل تحت البند السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح بالتدخل العسكري. وبذلك وضع الثورة السورية على مائدة القوى الدولية والعربية (الخليجية خاصة)، كشحاذ يتيم بستجدي المعونة، تتقاذفه الصراعات الدولية والعربية. ورافقها بعض التصريحات المجانية، حول ضرورة تسليح الثوار، ليكمل بذلك دائرة عسكرة الثورة التي يسعى إليها النظام منذ البداية. وبذلك قدم للنظام خدمة مجانية على صعيد العسكرة من جهة، وعلى صعيد الإرتباط بالخارج من جهة اخرى، والتي يصفها النظام بالمؤامرة الخارجية.

– لم يقدم أي برنامج سياسي واضح ومقنع للأغلبية الصامتة، والأكراد بشكل خاص الذين استطاع النظام أن يسخر قسم كبير منهم لصالحه.

– لم يعمل في الداخل من اجل تطوير فعاليات الثورة وآلياتها.

– فشله في توحيد المعارضة. ونقلها من حالة المعارضة المسترخية، إلى حالة الثورة، إلى العمل تحت شعار إسقاط النظام.

وهذا لم يقلل من شجاعة الشباب في التنسيقيات، وشجاعة الشعب المنتفض في أغلب المدن، وبطولاته، واستبساله في الدفاع عن ثورته وحريته وكرامته. إنما بالعكس، لقد سطر هذا الشعب وبصدور عارية أروع الملاحم البطولية، في العصر العربي الحديث، في مواجهة البطش والقتل، وكل انواع الفظاعات التي يمارسها النظام ضد الشعب.

وهذا يعني أن الثورة السورية، رغم أزماتها، ودون أن تجد لها من يساعدها من العالم، لن تعود إلى الوراء، وقد حشرت النظام في النفق الضيق الذي لن يخرج منه. إلا أن الشعب السوري سيقدم المزيد من الشهداء، الذين قد يصل عددهم إلى مئات الآلاف.

-٣-

يُضاف إلى ماسبق أن النظام عمل على حرف مسار الثورة منذ بداياتها ودفعها في اتجاهات مختلفة متكاملة:

– الأول حصرها في مراكز انطلاقتها وهي الجوامع، وهو المكان الوحيد المسموح فيه للتجمع من أجل الصلاة، ثم الانطلاق منه للتظاهر، كي يوصفها بالسلفية الدينية التي لاتلائم الشعب السوري، ثم أضافت بعض الفضائيات، مثل العرعور وغيره، بإكمال ماعجز عنه النظام، حيث أعطى للثورة السمة الإسلامية. وهذا واضح على الأقل من تسميات أيام الجمعة الثورية في سوريا، خلال الشهور الأخيرة. وللتوضيح أن الخوف ليس قادما من الإسلام المعتدل، إنما من التطرف الديني، مثل القاعدة وغيرها الذي يمكن أن يستغل التدين الشعبي، والذي قد يزداد تعمقا، وتعصبا، مع ازدياد البطش السلطوي الذي يتعرض له الشعب.

– والثاني: القتل والتمثيل بالمتظاهرين، وقصف المناطق السكنية بالاسلحة الثقيلة، وأضيف اليها حديثا، التفجيرات الكبيرة في حلب ودمشق، من أجل خلق جو رعب وقتل متواصل، مما دفع بالثوار الى حمل السلاح للدفاع عن النفس، ثم جاءت الإنشقاقات القليلة في الجيش وتشكيل الجيش لسوري الحر، لتدفع بالثورة نحو العسكرة، في ظل ميزان قوى لصالح السلطة بشكل كاسح.

– كذلك عمل النظام على تحويل مسار الثورة نحو صراع طائفي بافتعاله بعض الصراعات الطائفية.

كل ذلك حتى يُوجد لنفسه مبررا أمام أنصاره، وأمام المجتمع الدولي، بأنه يقاتل «عصابات سلفية مسلحة»، مرتبطة بمؤامرة خارجية، وهي اللازمة التي دأب عليها منذ البداية وحتى الآن.

يبدو من حيث النتيجة أن النظام نجح حتى الآن في كسب الأقليات إلى جانبه، وفرض مناخا مرعبا في المدن الكبرى، أعاد حاجز الخوف فيها من جديد، والذي حطمته الثورة في المناطق المنتفضة. إلا أنه فشل حتى الآن في عسكرة الثورة، وتحويلها إلى «عصابات سلفية مسلحة»، وكذلك فشل في تحويل الثورة إلى حرب أهلية، ليختبأ خلفها كمنقذ للوطن! لقد أفشل الثوار حتى الآن، تحويل الثورة إلى حرب أهلية عدمية، والحفاظ على أن الثورة هي ثورة الشعب كله بكل مكوناته المختلفة، وأن الشعب السوري واحد. لكن إلى متى يمكن الحفاظ عليها هكذا، دون أن تحرفها عن مسارها أجندة داخلية وخارجية ستدخل في الصراع حتما، طالما أن هذا الصراع يمكن أن يستمر لسنوات قادمة وليس بعض الشهور كما يعتقد بعض المتفائلين؟.

-٤-

إلى متى يمكن أن تستمر المراوحة في المكان بالنسبة للسلطة وللثورة؟ إلى متى يمكن أن يستمر هذا الصراع المفتوح بين الشعب والسلطة؟

بالتأكيد، لا يمكن لأحد أن يتكهن بمسار الصراع في المستقبل. لكن هناك بعض المقدمات التي أصبحت واضحة جدا:

– النظام لايملك أي حل سياسي يقدمه للشعب. والحل الوحيد عنده هو الإستمرار في الحل العسكري–الأمني حتى يسحق الإنتفاضة.

– والمعارضة أيضا لا تملك أي حل سياسي، لأن الشعب لم يعد يقبل بأية إصلاحات يقوم بها النظام، ويرفض أي حل لايتضمن رحيل بيت الأسد عن السلطة.

– النظام لن يكون قادرا على إبادة الشعب، والثورة لن تتراجع للوراء.

ولأن الصراع وجودي بين الشعب والسلطة، بين نقيضين لم يعد ممكنا التعايش السلمي بينهما. فالسلطة ستستمر في حلها العسكري حتى النهاية، وخيارها الوحيد أن تتلاءم مع وجود الشعب المنتفض، الذي قد يطول لسنوات. وهذا ليس لأن النظام قويا ومتماسكا، كثيا أو قليلا، بل لأنه الخيار الوحيد أمامه، إلى أن ينزاح ميزان القوى في الداخل لصالح الشعب.

لكن أيضا كيف يمكن للثورة أن تُسقط النظام؟

فالتظاهرات السلمية الجزئية والتي يبلغ عددها المئات، والتي حصرها النظام في الشوارع الضيقة، والبلدات والقرى، لن تكون قادرة على إسقاط النظام. ولا العقوبات الإقتصادية والسياسية التى فرضها الغرب على رموز النظام، ولا المراهنة على تردي الوضع الإقتصادي الذي يتدهور تدريجيا، ولا قرارات مجلس الأمن والجامعة العربية، والمراقبين العرب، ومراقبي الأمم المتحدة، وخطة كوفي عنان وغيره.. كل هذا لن يُسقط النظام.

وكما تُشير التجارب التاريخية الحديثة، فإن النظام السوري لن يسقط إلا في واحدة من الحالتين التاليتين:

الأولى: أن يتدخل الناتو عسكريا، كما حصل في العراق وليبيا. وهذا لايرغب به أغلب السوريين، لأنه سيحدث تدميرا فظيعا لكل مابناه السوريون في العقود الماضية، وسيحدث شرخا عميقا على كل المستويات بين مكونات المجتمع السوري، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى حرب أهلية طاحنة، لا أحد يعرف متى ستنتهي.

والثانية: أن تنهض المدن الكبرى، ويميل بذلك ميزان القوى لصالح الثورة. وهذا سيحصل، إن لم يكن نهوضا سلميا، سيكون نهوضا بفعل إنتشار السلاح المتسارع بين أفراد الشعب، سواء من ناحية النظام، أو من ناحية المعارضة. لكن النظام لن يستسلم حتى لوحصل ذلك. وسيستمر في الحل العسكري، وعندئذ ستحصل إنشقاقات كبيرة في الجيش،. حيث سيتم تعميم السلاح على الجميع، وتبدأ الحرب الأهلية، والتي يراها النظام منفذا أخيرا له، لكن دون أن يُدرك أن الأوان يكون قد فات. ولم يعد ممكنا أن يكون النظام هو العدو والحكم في الوقت نفسه.

وأعتقد أن هذه الرؤية مستمدة من مؤشرات الصراع المفتوح بين الثورة والنظام خلال العام الماضي، والتي تؤكد الصراع الوجودي بين النظام، أو بدقة أكبر بين «بيت الأسد» والشعب. ومن التركيبة الأمنية والعسكرية الخاصة للنظام، التي تدفع بسورية نحو الحرب الأهلية. بما فيها الطبيعة الأمنية للمؤسسات المدنية للدولة، وهذا يشمل حتى النقابات المختلفة، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية، والمرتبطة بالنظام عبر فروع الأمن المختلفة. هذه البنية أيضا، هي التي تُفسر عدم تفكك هذه المؤسسات المدنية وانضمامها للشعب حتى الآن، مثل النقابات، والسفراء، والجامعات، واتحاد الكتاب، والفنانين...الخ. إلا أنها ستتفكك مع نهوض المدن الكبرى، والتي ستؤشر إلى بداية سقوط النظام.

والسؤال الأخير: إذا كانت الحرب الأهلية هي النتيجة المنطقية، والواقعية، لمستقبل الصراع المفتوح بين السلطة والشعب، فهل يمكن لأحد، أو جهة، ان يُوقفها؟ على مستوى التمنيات، لا أحد في سورية يتمنى أن يصل الصراع في سورية إلى الحرب الأهلية، لأنها ستعيد سوريا إلى الوراء لعشرات السنين. لكن واقع الصراع أقوى من التمنيات. وليس هناك من يملك القوة الفعلية لوقف الحرب القادمة، سوى المراهنة على وعي الشعب السوري بكل مكوناته، والذي يبدو أنه الحل الوحيد، الذي سيكون قادرا على إحتواء شراراتها الأولى وإيقافها، كما يفعل حتى الآن.

مروان عبد الرزاق

٢٠١٢ / ٥ / ١٧

تنسيقيات الشيوعيين السوريين

الأزمة السورية وصراع القوى

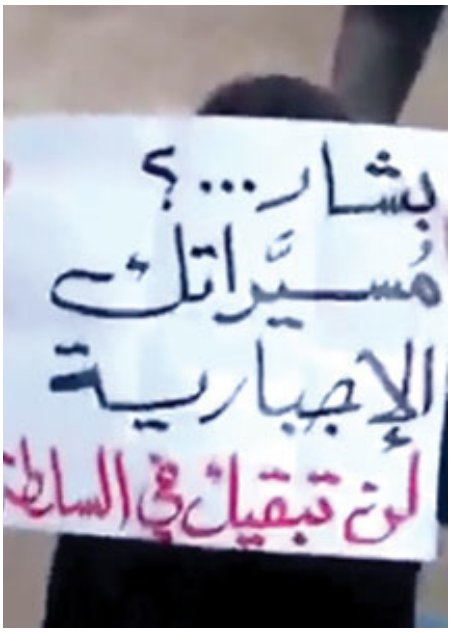

الأزمة السورية أزمة مستعصية ما بين نظام لا يملك إلا النار والبارود وسياسة اكذب حتى تصدق نفسك...ومعارضة عاجزة كسيحة متشرذمة لم ترتقي الى مستوى المهام التي دفعت اليها فجأة دون ان تكون مهيأة لقيادة ثورة... وفي المقابل هناك شارع ثائر اذهل القاصي والداني في قدرته على التضحية والتماسك الأقرب الى العفوية والفطرة يقوده جيل من الشباب لم يؤطر بالعمل السياسي ولم يؤدلج في مدارس الطلائع... هذا الشارع لا قيادة له تمسك بزمام امره تقوده حالة من العفوية. وهو ماض بكل عزم بعد ان حدد الهدف في إسقاط النظام ونيل الحرية وفيما بعد سيبحث عن مستقبله بكل حرية ودون اي خوف. عن خطة عنان المطروحة اليوم والبادي أن المعارضة، ما تعرف بالداخلية، مؤيدة لها. وكذلك جزء من المجلس وعلى رأسه حزب الشعب يؤيد المبادرة بناء على الرسالة الداخلية للحزب المقدمة للأعضاء والأصدقاء..

ومبادرة عنان التي قد تمدد مهلتها الى نهاية تشرين أول ... يسعى النظام إلى قلبها بحيث يبدأ من الأسفل أي من الجلوس على طاولة الحوار أولا وبالتالي سيؤدي ذلك الى استعمال المعارضة لمرة واحدة ويكون قد حقق أعلى نسبة من شروط الحوار... البعض من معارضة الداخل يروق له ذلك بسبب بعض الإغراءات التي تقدم له عبر قنوات ربما تكون سرية.... والبعض الآخر يتفق مع معارضي المجلس الوطني بقاعدة ٥+١ اي البدء بالنقاط الخمس ومن ثم الجلوس إلى الحوار.. هؤلاء يعتمدون على تصعيد الشارع لتحسين شروط التفاوض. والنظام يعتمد على قمع الشارع لتحسين شروط التفاوض... والشارع المنتفض بأكثريته لا يعنيه لا من يفاوض وعلى ما يفاوض... فقد حسم أمره وانطلق بكل زخم يهتف بصوت واحد الشعب يريد... وخاصة بعد فشل النظام بسياسة محاصرة المدن الثائرة ومعاقبتها... إن إرادة الشباب الثائر لم تنجح معها كل المحاولات لقسم الشارع وجره نحو حرب أهلية وإن نجح في بعض البؤر التي لا تتعدى حالات فردية ناتجة عن ردة فعل أو مدفوعة بأجندة لا تخدم مصلحة الشارع الثائر الذي يصوب سياسته يوما بعد يوم والذي يرعب الجميع لدرجة عدم القدرة على مجاراته.. وكانت آخرها جمعة أبطال جامعة حلب التي أظهرت تنامي الحراك السلمي المدني واظهرت وحدة الشعب وقدرته على الاستمرار بالتضحيات للوصول الى الهدف الذي تراه المعارضة الخارجية بعيد دون تدخل الخارج والذي تراه المعارضة الداخلية يستحيل إلا عبر حوار وحل سياسي والذي يراه الشارع هدفا خسائر الرجوع عنه اكبر من خسائر الاستمرار للوصول إليه..

حقا إنها أزمة مستعصية وصراع تتكبده سواعد نحيلة ليس لها حيلة في مواجهة السبطانة.

الثورة السورية: ثورة اجتماعية

تعتبر سورية واحدة من البلدان الفتية سكانياً التي يشكل الشباب فيها من عمر (١٥–٢٤) سنة أكثر من خمس سكانها بحسب تقديرات المجموعة الإحصائية التي صدرت طيلة السنوات الماضية، هؤلاء الشباب يتوزعون بالتساوي، تقريباً، بين المناطق الحضرية والريفية مع أفضلية ضئيلة لمصلحة الحضر.

إن قطاع الشباب في سورية لا يزال يعاني من العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تمكينه في مجالات الحياة المختلفة، لان عدم تمكينه يترك أثراً سلبياً على جهود التنمية البشرية المستدامة، ويعرقل تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التطوير في عصر التكنولوجيا والمعلومات.

وحسب آخر مسح للمكتب المركزي للإحصاء فقد ارتفع حجم قوة العمل من ٥٥٣٠٨٠١ عام ٢٠١٠ إلى ٥٨١٥٥٢٣ عام ٢٠١١ بزيادة قدرها ٢٨٤٧٢٢ فرداً ونسبة زيادة ١,٥٪، وانخفض عدد المشتغلين من ٥٠٥٤٤٥٨ مشتغلاً عام ٢٠١٠ إلى ٤٩٤٩٢٣٨ مشتغلاً عام ٢٠١١ بمقدار انخفاض ١٠٥٢٢٠ مشتغلاً، حيث تركز الانخفاض في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد وقطاع الفنادق والمطاعم وارتفع في قطاع التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والإدارة العامة والدفاع.

وعلى المستوى التعليمي جاء في المسح أن معدل البطالة ارتفع في فئة الأميين من ٤,٧٪ عام ٢٠١٠، إلى ١٩,٢٪ عام ٢٠١١، وضمن فئة يقرأ ويكتب من ٩,٤٪ عام ٢٠١٠، إلى ٢٠,٤٪ عام ٢٠١١، كما زاد في الفئات الأخرى بشكل طفيف، وقد لوحظ تأثر الفئات الهشة في سوق العمل كالشباب الداخلين الجدد في سوق العمل وذوي التعليم المنخفض وكبار السن، وهؤلاء يتأثرون أكثر من غيرهم في التغيرات التي تحدث في سوق العمل، وبالتالي فإن معظمهم يعملون في القطاع غير المنظم أو أعمال غير منظمة في القطاع المنظم، وهذا ما أظهره المسح، بالإضافة لوجود عدد لا بأس به من المشتغلين يعانون من عمالة ناقصة، أي الفئة التي لم تحل أمورها مع الحكومات المتعاقبة كالعمال الموسميين والمؤقتين والمياومين، بالإضافة إلى ذوي الدخول المنخفضة والذين يعملون ساعات أقل من الساعات المعتادة، وهؤلاء يتأثرون بالظروف المختلفة، ويمكن أن يتحولوا إلى عاطلين عن العمل عند أية أزمة اقتصادية، وعلى مستوى المحافظات فإن معدل البطالة في المحافظات توزع بالشكل التالي: فجاءت محافظة الحسكة منبع الذهب الأبيض والأسود والأحمر بالمرتبة الأولى ٣٨,٨٪، وجارتها دير الزور ٢٣,٥٪، والسويداء ٢٢,٤٪، والرقة ٢١,٩٪، بينما في المرتبة الأخيرة كانت محافظة حلب ذات القاعدة الصناعية بمعدل ٧,٦٪ وقبلها ريف دمشق.

إن هذه الاحصائيات تعيد التذكير أن ثورتنا هي أيضا ثورة اجتماعية بامتياز ، القلب المحرك لها هي شرائح الشباب والكادحين والمهمشين والمضطهدين.

ان دور اليسار الثوري فيها ليس فقط المشاركة الفعالة في الثورة، بل العمل في صفوف الجماهير الشعبية لتحقيق أوسع ما يمكن من التغييرات السياسية والاجتماعية لصالحها... في سبرورة ثورية تفتح أفاق الاشتراكية.

لماذا نحن بحاجة الى جريدة ثورية؟
دور جريدة الخط الأمامي

ننشر هذا المقال الذي يقدم خبرات سياسية وتنظيمية من تجربة جريدة العامل الاشتراكي البريطانية، لأننا نعتقد بدور الجريدة الثورية، كجريدة الخط الأمامي، في بناء اطار تنظيمي منشود لليسار الثوري في سوريا،

لقد فتح الإنترنت آفاقاً جديدة أمام الاشتراكيين، وبات من الممكن إرسال المعلومات إلى جميع أنحاء العالم بضغطة زر واحدة مما آل بالجريدة الورقية لأن تبدو كأداة قديمة قد عفا عليها الزمن. فبإمكان بعض النشطاء تكوين مجموعة على الموقع الاجتماعي (فيس بوك)، أو إنشاء قائمة بريد إلكتروني أوحتى الدعوة لتنظيم احتجاج عبر الإنترنت في وقت أقل بكثير مما تستغرقه الجريدة المطبوعة لتصل إلى الجماهير.

وهنا يبرز سؤال: لماذا إذن يبذل الثوريين الكثير من الجهد في كتابة وطباعة وبيع صحيفة مثل «العامل الاشتراكي»؟ –في بريطانيا والخط الأمامي في سوريا ، ملاحظة من المحرر– لماذا لا نتخلى ببساطة عن الجريدة ونبدأ في بناء وجود أكبر على الانترنت عوضاً عنها؟

لا جدال أن استخدام الانترنت في تداول المعلومات قد أحدث أزمة حقيقية لوسائل الإعلام العامة، ولكن الصحف الثورية تحاول تحقيق شيء مختلف تماماً؛ فالصحيفة الثورية هي نقطة الارتكاز التي تتشكل وتنتظم حولها الحلقات النضالية.

وعلى ذلك يرى الاشتراكيون إن التفاعل والتواصل مع القراء لا يقل أهمية عن الاهتمام بزيادة أعدادهم، ومن هنا يتضح لنا أهمية الدور الذي تقوم به الجريدة كأداة تنظيمية. على سبيل المثال، عندما يقوم شخص ما بشراء أو توزيع أو استلام جريدة «العامل الاشتراكي» – في بريطانيا أو الخط الأمامي في سوريا،مثلا– خارج مكان عمله فإن ذلك يساعده على خوض النضال داخل العمل، ويظهر لنا مدى التزامه بالأفكار المطروحة بالجريدة، ويختلف هذا تماماً عن تبادل التعليقات من خلال موقع على الإنترنت، وبالتالي يكشف لنا توزيع أو بيع الجريدة عن أنصار الجريدة المؤمنين بالاشتراكية بشكل حقيقي، في حين أن إنشاء موقع إلكتروني لا يتيح لنا هذا.

لقد تمكن النشطاء القائمين على بيع جريدة «العامل الاشتراكي» من التلاحم مع إضراب العاملين في شركة «الخطوط الجوية البريطانية» حيث حازت الجريدة على ثقة المعتصمين بسبب دعم الجريدة المستمر لنضالاتهم. وطالما تمكنت المنظمات الثورية من الاتصال بالجماهير وتعريف وشرح أفكارها باستخدام الصحف الثورية.

وكانت جريدة «نورثن ستار» هي أول ظهور لما يعرف بالجريدة العمالية وذلك في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر، بواسطة أول حركة عمالية في العالم والتي عرفت باسم «الحركة التشارتية» ١٨٣٨ –١٨٥٠.

وفي المجتمعات التي كانت تتسم بأغلبية أمية، كثيراً ما كانت تُقرأ الجريدة الثورية على مجموعات من العمال، وفي حقيقية الأمر لقد أتاحت تلك التجمعات الفرصة أمام العمال للترابط حول الأفكار وتنظيم صفوفهم من أجل النضال.

ولقد أصدر الثوري الروسي «فلاديمير لينين» أهم وأنجح صحيفة ثورية على الإطلاق «البرافدا» جريدة الحزب البلشفي، ففي الفترة التي سبقت قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧ لعبت كتابات البرافدا وتوزيعها دوراً حيوياً في بناء الحزب البلشفي.

ويعرّف «لينين» الجريدة الثورية بأنها ليست مجرد دعاوي جماعي أو محرض جماعي، ولكنها أيضاً ناظم جماعي. وهنا يمكن تشبيه الجريدة بالسقالة المنصوبة حول مبنى تحت الإنشاء. والتي توضح محيط البناء وتسهّل الاتصال بين البناة، بما يمكنهم من توزيع العمل ورؤية النتائج المشتركة التي يحققها عملهم المنظم. ومن المؤكد إن المنظمة التي تتشكل حول هذه الجريدة ستكون قادرة على القيام بمهامها تحت أي ظروف وبشكل منتظم.

وعلى الرغم من انخفاض مبيعات الصحف في بريطانيا، يشتري الناس يومياً حوالي عشرة مليون نسخة، في حين أن جريدة «الصن» تبيع وحدها ما يقرب من ثلاثة ملايين نسخة يومياً.

ولكن إن الاعتماد على حجة نجاح البلاشفة والتشارتيين في استخدام الجريدة الثورية ليس في حد ذاته حجة للاستمرار في إصدار جريدة الآن.

وبالرغم من كوننا نعيش في عصر الإنترنت، إلا إننا نجد أن واحد من كل ثلاثة أشخاص في بريطانيا لا يستخدم الانترنت، وأغلب هؤلاء نجدهم من طبقات المجتمع الفقيرة.

والأكثر من ذلك، أن قراءة المقالات عبر الانترنت، حتى ذات الطابع الثوري لا تتعدى كونها تجربة منعزلة. كما أن قراءة المقالات عبر الانترنت لا يكون له نفس التأثير عند قراءتها في النسخة الورقية للجريدة، فالمقالات تنشر بشكل منفصل على الانترنت بينما يقوم القائمين على الجريدة باختيار وتجميع المقالات – فمن الممكن أن يخصص عدداً بكامله لمناقشة وتسليط الضوء على حدثاً ما– وهذا ما لا يمكن تكراره عبر الموقع الالكتروني حيث تقرأ كل مقالة على حدا.

ولكن برغم هذا لا ينبغي لنا أبداً التقليل من الفوائد الهائلة التي وفرها الإنترنت للثوريين، تماماً مثل إنتشار الطباعة بأسعار معقولة والهواتف وآلات التصوير والهواتف النقالة.

إن ما نهدف للوصول إليه كجريدة ثورية يختلف تماماً عن أية جريدة أخرى، وإن كانت جريدة «العامل الاشتراكي» – والخط الأمامي– تستخدم النموذج المألوف للصحف التقليدية، لكنها تكشف وتحارب أفكار وأيديولوجية الطبقات الحاكمة، من خلال إتاحة الفرصة أمام الخبرات العمالية الأكثر جذرية في الوصول إلى الجماهير.

وبالرغم من النجاح الذي أظهرته مجموعات «فيس بوك» من القدرة على تنظيم الاحتجاجات وحشد الناس لها، إلا أنه إذا لم يتبع ذلك شكلاً أكثر صلابة لا نستطيع أن نتعامل معهم باعتبارهم المؤشر الحقيقي للعدد الذي حضر الاحتجاج بشكل فعلي، فلا نستطيع أن نتأكد من أن كل من كانت لديه النية في الاشتراك في الاحتجاج وأظهر ذلك عبر الانترنت قد شارك بالفعل.

إن انتظام عملية بيع أو توزيع الجريدة وجهاً لوجه في الشارع، في الكلية أو لزميل في العمل يمكن النشطاء من نسج علاقة سياسية مع القراء ومناقشة أسبوع يلي الآخر كل المستجدات الجارية في العالم وكذلك سُبل التغيير الممكنة.

فلنبني مجموعات تكوينية – نضالية حول جريدة الخط الأمامي.

شاركوا في الثورة وفي بناء اليسار الاشتراكي الثوري، انضموا الى تيار اليسار الثوري في سوريا

الحركة الطلابية في سورية ودورها في الثورة

منذ بداية الثورة السورية، لعب الطلاب دورا مهما وأساسيا في الحراك الشعبي الثوري. وكانت الجامعات مركزا للمقاومة ضد النظام الإستبدادي.
التظاهرات الحاشدة في مختلف الجامعات وخاصة جامعة حلب، التي تنشط منذ اندلاع الانتفاضة، تشكل رمزاً لهذه المقاومة الطلابية التي تجمع الطلاب الثائرين من مختلف المناطق والاديان والطوائف في أكبر حرم جامعي في البلاد.
لقد قمعت هذه المظاهرات في جامعة حلب بعنف شديد، كحال غيرها من المظاهرات الطلابية في جميع أنحاء البلاد وفي الجامعات الأخرى ، على أيدي قوات الأمن. في حلب، خلال هذه التظاهرة قتلت القوات الأمنية اربعة طلاب واعتقلت المئات الأخرين. وعلى الرغم من المداهمات والاعتقالات والتهديدات بالطرد، واصل الطلاب الاحتجاج بشكل يومي تقريبا..
يشكل الطلاب ربع الوفيات في الاحتجاجات في سوريا منذ أن بدأت الثورة في أذار ٢٠١١، وفقا لإتحاد طلبة سوريا الأحرار الذي تأسس في ٢٩ ايلول ٢٠١١ ليناضل ضد النظام وليكون محطة ديمقراطية وسياسية ونقابية في حياة الحركة الطلابية السورية الحرة.
وتتلخص أهداف تنسيقية اتحاد طلبة سوريا الأحرار فيما يلي:

- توحيد طاقات طلبة سوريا الأحرار في كافة الجامعات السورية.
- العمل على تنظيم المظاهرات والاضرابات العامة في داخل الجامعات والمدارس وخارجها بشكل حضاري وانساني والالتزام بمبادئ السلمية.
- العمل مع قوى الثورة الأخرى على اسقاط النظام الفاقد شرعيته في ظل الحفاظ على الوحدة الوطنية.
- السعي لإقامة دولة مدنية ذات نظام ديمقراطي تعددي يكفل الحرية والعدل والمساواة لجميع المواطنين النصر للثورة السورية الخزي والعار للقتلة الحرية للمعتقلين

لعب اتحاد طلبة سوريا الأحرار دورا مهما في إضراب وفي حملة العصيان المدني في كانون الثاني عام ٢٠١١ وشباط عام ٢٠١٢ والأسابيع الأخيرة.
كان طلاب جامعة حلب في طليعة حركة الاحتجاج في المدينة.
وعقد المؤتمر التأسيسي الاول لفرع اتحاد جامعة حلب بتاريخ ٢٠١٢/٣/٥ وكذلك لجامعة ادلب في ٢٠١٢/٣/١٠ وبحضور الهيئة التنفيذيه المنظمة للمؤتمر المتشكلة من ذوي الخبرة السابقه في مجال العمل الاتحادي من طلاب واساتذة ودكاتره من جامعتي حلب وادلب واختتم بانتخاب اعضاء ورئيس فرع اتحاد طلبة سورية الاحرار في الجامعتين .
كما تأسس أيضاً اتحاد أساتذة الجامعات السورية الأحرار في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢. أعلن الاتحاد دعمه للثورة، ورفضه وإدانته لنظام الأسد الطاغي الذي أغرق الأمّة بالدماء، وأطاح بخيرة رجالها حقداً وظلماً بغير وجه حق. وأدان جرائمه التي ارتكبها ويرتكبها بحقّ الشّعب الأعزل الحرّ الذي خرج ملبياً نداء الحرّية وكسر حاجز الخوف بعد سنوات عجاف من الصمت والذل والقهر والاستغلال.

- من بين أهداف الاتحاد: المضي قدماً في مسيرة الحرّية حتى الشهادة أو النصر.
- الانتصار لإرادة الشعب في إسقاط النظام الأسدي بكافة رموزه.
- الوقوف جنباً إلى جنب مع طلابنا الأحرار في ساحات النضال قولاً وعملاً، ومحاسبة الاتحاد الوطني لطلبة سورية الذي ظهر على حقيقته مدافعاً عن نظام الاجرام، الذي أساء بشكل مباشر لكلّ طالب علم في الجامعة.
- العمل على تحويل الجامعات السورية قاطبة إلى منارة علم وعدل وحرية نزيهة شريفة تخلص لرؤيتها ورسالتها التربوية الحضارية وتسعى جاهدة لتحقيقها.

ويقول الأكاديميون أنهم لا يناضلون فقط ضد النظام ولكن أيضا لتحقيق إعادة هيكلة الجامعات السورية وتحويلها الى منارات للعلم والعدالة والحرية وفقا للمعايير الدولية، وتطهيرها من وجود المخابرات السورية وقوات الأمن، والفساد.
من المهم أن نتذكر أن الجامعات كانت القطاعين الاساسيين من المجتمع، مع الجيش، التي فرض النظام السيطرة الكاملة عليهما. وقد تم منع كل نشاط سياسي باستثناء أنشطة حزب البعث. وكان البعث الحزب الوحيد الذي يملك الحق في تنظيم المناسبات والمحاضرات والتظاهرات العامة في حرم جامعة أو الثكنات العسكرية أو إصدار صحيفة في الجامعة والجيش.
وكانت حتى الأحزاب الحليفة للنظام في الجبهة الوطنية التقدمية، الملحقة بالنظام، لا تملك الحق في العمل التنظيمي أو الدعاوي أو أن يكون لها أدنى وجود رسمي في هاتين المؤسستين...
النظام وضع يده على قطاعين اساسيين هما الجيش والحركة الطلابية. حيث تشير فقرة من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية الملحقة بالسلطة ان احزاب الجبهة يمنع عليها العمل السياسي في قطاعي الجيش والطلاب.
مثلما ان النظام وضع يده على بيروقراطية اتحاد العمال، وهذا ما منع وأعاق النضال العمالي ضد سياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجها النظام الاستبدادي منذ عام ٢٠٠٠، وما سببه من تراجع لمستوى معيشة غالبية الشعب، بالإضافة إلى القمع السياسي، وهما السببان الرئيسيان اللذان أطلقا موجة الاحتجاجات، والتي كانت في السنوات الماضية تدورغالبا حول المسألة الاقتصادية. مثلا في أيار من العام ٢٠٠٦، تظاهر المئات من عمال شركة البناء العامة في دمشق، واشتبكوا مع القوى الأمنية، وفي نفس الوقت نفذ سائقو سيارات الأجرة إضرابا في حلب..
ان نجاح الإضرابات العامة والعصيان المدني في سوريا خلال شهر كانون الأول من عام ٢٠١١ والتي شلت أجزاء واسعة من البلاد تثبت أن حراك الطبقة العاملة والمستغَلين هو في صلب الثورة السورية. لهذا السبب، طرد الديكتاتور أكثر من ٨٥ ألف عامل بين كانون الثاني ٢٠١١ وشباط ٢٠١٢، وأغلق ١٨٧ مصنعا (بحسب الأرقام الرسمية)، وذلك بهدف ضرب دينامية الحركة الاحتجاجية.
لم يكن طلاب الجامعة فقط ضحايا لقمع النظام ولكنهم أيضاً ضحايا السياسات الليبرالية الجديدة التي طبقها،والتي تركت العديد من الخريجين عاطلين عن العمل في نهاية دراستهم.
في عام ٢٠١٠ كان معدل البطالة حوالي ٢٠-٢٥٪ لتصل الى ٥٥٪ للذين أعمارهم دون الـ٢٥ عاما، (في بلد الناس تحت ٣٠ سنة يشكلون ٦٥٪ من مجموع السكان.
على الرغم من هذا الوضع، أصبحت جامعاتنا مراكز للمقاومة ضد القمع، كما كانت الجامعات في مصر وتونس. فقد أغلق النظام التونسي الجامعات أيام قليلة قبل سقوط بن علي بسبب دورها النشيط في الاحتجاجات والثورة.
في مصر، اسس الطلاب الإتحادات المستقلة الجديدة في جميع أنحاء البلاد. وشاركوا ونظموا في الكثيرمن الإحتجاجات. في البلدين، كما في سورية، الطلاب هم طليعة الكفاح والتحدي مع العمال لمواصلة وتحقيق أهداف الثورة...

جوزف ضاهر

شباب الثورة
بين مطرقة النظام وعهر المعارضة

ربما ستكون الثورة السورية من اكثر الثورات دراسة وتحليلا في العقود القادمة ، فقوامها المركب من عدة ثورات متناقضة منسجمة في آن معا ، كفيل بان تبقى حاضرة في كتب فلاسفة الثورة لزمن طويل.

الثابت الوحيد في هذه الثورة هو نظام امنوسياسي مرتبط عضويا بمنظومة الحُكم ، اما المتغير الدائم والجدلي فهي أساليب مقاومة هذا النظام الغير فريد وإنما النادر. خلقت هذه الأساليب عدة ثورات صغيرة كالثورة السلميّة بالاضطرابات والعصيانات المدنية ، والثورة المسلحة بمقاومة عنف النظام بعنف دفاعي ، والثورة الإعلامية بالتوثيق والنشر اللحظي الاولى في التاريخ ، بالاضافة لبذور ثورات فكرية عديدة تُقدّم الانسان وحقوقه على كل المقدسات الاخرى. اجتمعت هذه الثورات الصغيرة كلها لتشكل ما نسميه بالثورة السورية.

في هذا التلاقح النشط وبفترة حضانة طويلة قاربت العام والنصف ، كان الاعتقاد كبيراً بولادة حَمَلة جُدُد للمشروع النهضوي في سورية ، إلا ان مواجهة النظام هؤلاء الشباب بعنف فوق بشري قد دفعهم للسقوط في أحضان المعارضة السياسية التي مارست بهم فنون الاستغلال والتسويق الفضائحي لتجاربها السياسية وأدائها التافه ، قاضية بذلك على آخر أمل في جيل فعل العجائب وكان ليفعل اكثر لولا حِصاره بمطرقة النظام وعهر المعارضة.

هنا استوقفني حدث اعتبرته في اول الامر مشروع انتحار ، لأتبين بعد لحظات من التدقيق بانه مشروع إنعاش لشباب أعادوا الموت إلى حَمَلته واستعادوا شرف الثورة من متسلقيها بعزمهم خرق هذا الجدار الإسمنتي المسلح ليعودوا من كل مكان الى ميدان الثورة رافعين مشروعاً وطنياً في اعادة زمام المبادرة الى الداخل السوري بادواتهم التي يمتلكونها بمهارة ملفتة وبفكرهم المتحرر من كل أعباء الماضي .

العودة الى الوطن (راجعين) هو مشرع مدني بعدة أبعاد:

اولاً الإنساني : الذي يصبوا الى اعادة عدد كبير من السوريين الذين لجأوا الى دول الجوار السوري جرّاء قصف مدنهم وقراهم بأسلحة مدمرة ، يعتقد منظموا هذه الحملة بان هذا القصف المخيف والعشوائي قد تراجع الى حد ما وخصوصاً في مناطق حوران وريف دمشق ، علاوةً على ان النظام في ترنّح طردي مما يجعل تاريخ العودة في العاشر من آب اغسطس واقعياً للأسباب التالية ؛

– اما ان يكون النظام قد سقط عن رأس السلطة فيعود الناس الى بيوتهم ليحافظوا عليها وعلى امن أحيائهم بلجان تنظيم شعبية في ظل فراغ امني مؤقت ناجم بطبيعة الحال عن انهيار النظام الحاكم كما حدث في مصر مثلا.

– او ان النظام العالمي قد استطاع محاصرة النظام برقابة أممية حقيقية اوبإجباره فتح معابر إنسانية ... الخ

هؤلاء اللاجئون باغلبهم ليسوا مطلوبون من الجهات الأمنية السورية ، ولكنهم يخشون العودة فرادى رغم الظروف المعيشية القاسية التي فُرضت عليهم في اماكن لجوئهم . ليبادر هؤلاء النشطاء المدنيون بتوفير الشروط الملائمة لإعادتهم ضمن قوافل برية كبيرة ابرزها في الاردن والتي ستدخل من حدود نصيب ، بحماية منظمات حقوقية وإنسانية بالاضافة لتغطية إعلامية مباشرة.

ثانياً الاستراتيجي : يجد هؤلاء النشطاء ان هجرة السوريون عن بلادهم في هذة الظروف هو الأخطر على الثورة ، حيث انه سيضعف مدنيتها ويعزز ظروف الثورة المضادة الآتية حتماً بعد سقوط النظام ، لذا فإن دعوتهم للعودة الى سورية تشمل كل المغتربين السوريين في أصقاع الارض ممن يحمل وثائق سفر صالحة وغير محكوم او مطلوب للجهات الأمنية بشكل أكيد ، كي لا يفسحوا مجالاً لتعطيل دخول القافلة الى الاراضي السورية من خلال توقيف الجهات المختصة آنذاك لأي شخص مشارك في القافلة والذي سيتسبب في مواجهة بين المنظمين للحملة ومن يرافقهم من منظمات دولية من جهة مع سلطات الهجرة والجوازات من جهة أخرى .

ثالثاً السياسي : يعتقد هؤلاء الشباب ان فشل الطبقة السياسية في الارتقاء الى مستوى الحدث على الارض بممارسة سياسية غَلَب عليها طابع المحاصصة والتحالف وكأن الوطن مستقر وفي أحسن أحواله متجاهلين لحظة الحقيقة التي تمر بها البلاد سيؤدي الى إطالة عمر المعاناة وثمن الخلاص، فلابد من إشعارهم بان الشباب صانع الثورة بدأ بالانفضاض من حولهم وأخذ مبادرات خارج نطاق سيطرتهم تملؤها الجرأة والشجاعة ، كاشفاً امام الشعب من هو ملتصق به وعلى استعداد للتضحية من اجله ومن يفضل الزعامة والنضال من وراء البحار.

رابعاً المدني : بعد ان انتج الانقسام السياسي اصطفافاً شعبياً ، ضاع العمل المدني القائم على مفاهيم العمل الجماعي الخالص بقيم التبرع والتطوع او كاد ، فلا بد كما يؤمن هؤلاء الشباب من اعادة العمل المدني الى مكانته الطبيعية كأساس تنموي هام.

أرى في هذه المبادرة ما يستحق الدعم

www.facebook.com/returntosyria

الدكتور فادي المسالمة

ألف باء الاشتراكية

الفساد والنظام الرأسمالي

يشير ماركس إلى أن العمل الإنساني (جنبا إلى جنب مع الطبيعة التي تزود الإنسان بمواد عمله) هو المصدر الأوحد لكل ثروة مادية، وتتخذ دخول البرجوازية شكل الربح أو فوائد القروض أو ريع الأرض أو الجمع بين أكثر من شكل واحد من هذه الدخول أو الجمع بينها جميعا على النحو الأكثر انتشارا في الوقت الحاضر القاعدة المادية لهذه الدخول جميعا هي فائض القيمة الذي ينتزع من دم الطبقة العاملة وعرقها، وهذا هو جوهر الاستغلال الرأسمالي. الغالبية العظمى من الناس تقضى سنوات حياتها، وهي تكدح حتى تنحني منها الظهور ثم تموت وهي بين براثن الفقر والبؤس، بينما يتمكن آخرون وهم قلة ليس فقط من أن يعيشون في بذخ وترف ونعيم، وإنما يزدادون أيضا ثراءا يوما بعد يوم دون قطرة عرق واحدة نتيجة لأداء أي عمل هذا البذخ والترف والنعيم هو من دماء وعرق الطبقة العاملة.

و الربح كما يشير ماركس لا يحصل عليه أفرادا محظوظين وإنما تحصل عليه الطبقة الرأسمالية ككل وعلى هذه الأرضية يمكننا فهم عملية الفساد فلا يمكن أن يكون غش رأسمالي لرأسمالي آخر مصدرا لفائض القيمة لأن الوضع هنا لا يزيد عن مجرد انتقال الربح من جيب إلى جيب فعملية الفساد يمكن النظر إليها على أنها إعادة اقتسام فائض القيمة داخل حدود الطبقة البرجوازية الحاكمة.

فالدولة –أي دولة– ليست كيانا محايدا ولكنها أداة للاضطهاد والنهب المنظم للطبقة المنتجة للثروة وتعيش اجهزتها البيروقراطية من جيش وشرطة واعلام وبرلمان وجهاز تشريعي وجهاز اداري وتنفيذي علي امتصاص فائض القيمة الذي تنتجه جماهير المنتجين للثروة من عمال وفلاحين ومستعدة للتضحية الي اخر مدي من اجل المحافظة علي استمرار تدفق تلك الفوائض .

و يتم ذلك بشكل مباشر في نظام رأسمالية الدولة التي تدير فيه (المؤسسة البيروقراطية / الحزب) العملية الانتاجية بشكل كامل (تجربة ستالين في روسيا وعبد الناصر في مصر.....) والتي معها تنمو طبقة بيروقراطية حاكمة تنعم برغد العيش وتراكم الثروات بل وتعمل كوسيط بين السوق الداخلي والخارجي ومع الوقت تشعر بحاجتها الي تحطيم اطار الدولة والاندماج بالنظام الراسمالي العالمي والذي تعد جزء منه.

او بصوره غير مباشرة في الدولة الرأسمالية كما يشير إنجلز أن الثروة تمارس سلطتها «بصورة غير مباشرة ولكن بالشكل الأضمن أولا عن طريق الرشوة المباشرة للموظفين، وثانيا عن طريق التحالف بين الحكومة ورجال الأعمال» ففي النظام الراسمالي يتم اقتسام فائض القيمة المنهوب بين الاجهزة الادارية والقمعية للدولة وبين رجال الاعمال فيستولي رأس المال على الدولة عن طريق رجال الحكومة والوزراء وأعضاء البرلمانات بالرشوة– الفساد– أو بالتحالف معهم ويقيم سلطته على أساس مكين مضمون لحد لا يمكن معه لأي تبديل في الأشخاص ولا في المؤسسات أن يزعزع سلطته. إن المجال الجوهري لرجل الدولة الأول وحتى أصغر مسئول حكومي هو ليس صنع السياسة فقط ، وإنما يتمثل مجال عمله في تحوير وتعديل القوانين وتطبيق القواعد التي تخدم رأس المال وقمع اي تحركات مناوئة له .

واما ما يتبقي من فتات فائض القيمة والذي يقدم لصغار الموظفين داخل الجهاز البيروقراطي للدولة فلا يكفيهم في ظل أزمات النظام الرأسمالي المتوالية مما يدفعهم في اتجاه الحل الاسهل والاكثر قابلية للتطبيق في ظل النظام وهو تصدير الازمة لاسفل عبر جرائم الفساد والرشوة والاختلاس التي يقومون بها وهو مايدفع المجتمع اكثر واكثر للغرق حتي اذنيه في مستنقع الفساد.

لذا فالتحرك باتجاه القضاء على النظام الرأسمالي وسيطرة المنتجين الحقيقيين للثروة عبر تنظيم انفسهم في نقابات وحزب ثوري تكون هي ادوات هذه الطبقة لاقامة الدولة العمالية وادارة المجتمع هو المخرج الحقيقي للقضاء على الفساد وكل شرور داخل هذا المجتمع ، ففي ظل المجتمع الرأسمالي ما من جريمة كبرى إلا وارتكبها الرأسماليون في سعيهم من اجل انتزاع فائض القيمة –الربح– من الطبقة العاملة. ولا يسعنا هنا إلا أن نتذكر تلك الصيحة التي انطلقت على لسان أحد الصحفيين الإنجليز والتي أوردها ماركس في «رأس المال» : «يقال أن رأس المال ينشر الاضطرابات والنزاعات وانه جبان رعديد وهذا هو الحق كل الحق ولكنه لا يكفى لحسم الأمور. إن ١٠٪ من الأرباح تضمن له أن يخترق أي مجال ومن المؤكد أن تؤدي ٢٠٪ إلى أن يزداد تلهفا وسعارا وان تدفعه ٥٠٪ إلى التهور والوقاحة بلا مواربة وسوف تجعله ١٠٠٪ على استعداد كامل لان يسحق تحت قدميه كافة القوانين الإنسانية أما ٣٠٠٪ فلن يكون لديه أي وازع يمنعه من ارتكاب أي جريمة وان كانت تحمل في طياتها المجازفة بحياة صاحب رأس المال نفسه».

أنامل الحرية

في هذه الثورة وغليان الشعب، وفي ظل الحقد المتزايد للنظام المحتل للوطن والدولة، واستباحة كل ما يحلو له في ظل تجزئة البلاد وتقطيع أوصالها وتضييق الخناق على المناطق الثائرة الملتهبة والتي أصبحت تعم أرجاء الوطن الذي أصبح شعلة من اللهب المتزايد والمتقد بالأمل بغد يزدهر بالخلاص والحرية.

لقد شهدت الاحداث دخول العاصمة (دمشق) عبر برجوازيتها التجارية، والقوة الاقتصادية للكتلة التجارية والصناعية الكبرى (حلب) على مسار خط الثورة، وهما كانا يشكلان عمادتان اساسيتان للنظام، وبدأ يتغير موقفهما بسبب الويلات وترويع المتظاهرين والشعب الثائر والضرر الذي طال مصالح القوى الاقتصادية الفاعلة والابتزاز المتزايد التي تتعرض له من السلطة لإرغامها على دعم ميليشيات الطغمةو عصابات الأمن الفاسدة.

فاض الحقد الذي يظهره النظام على أطفالنا باقدامه على قتلهم، وحتى ذبحهم بالسكاكين كما رأينا منذ عدة أيام في المجزرة الأخيرة في قرى الحولة، وقبلها حمص وغيرها، وكلها تعاني بسبب تخاذل العالم حيال ما جرى للأطفال، وآخرهم أطفال الحولة الذين زاد عددهم عن ٥٠ طفلا، بينهم من أعدم بالرصاص أو قتل ذبحاً بالسكاكين، وهذا ليس بالجديد، حيث كانت الوحشية التي مارسها النظام بحق الأطفال هي أول من أشعل هذه الثورة... وللتذكير، فإن من

أشعل ثورتنا المباركة هم أطفال درعا الذين خطت أناملهم على جدران مدارسهم كلمات الحرية. خطوا بكلماتهم ما لم نستطع أن ننطق به لما يقارب خمسة عقود من الزمن.

إن أطفالنا هم أول من رفض كأس المذلة والخنوع الذي عشناه من قبل. هم من كسر قيود الخوف المعقودة على أفواهنا... اعتقل أطفال درعا من مدرستهم التي أبت جدرانها الا النطق بالحق. فكبلت أيديهم وعلقوا في أسقف الأفرع الأمنية. عوملوا بوحشية مجنونة لنظام التعذيب والبطش دون مراعاة لأعمارهم الصغيرة. ثم تلت بذاءة التعامل مع أهلهم الذين نذروا أطفالهم فداءً وشعلة للثورة؛ فعند المطالبة بهم قيل لهم حرفيا: (انجبوا غيرهم وانسوا أن لكم أطفال، وغيرها من تتمة للكلام القذر من ابن خالة بشار الاسد (عاطف نجيب). لم يرضَ الشعب السوري بهذا الذل فخرج وانتفض في وجه هذا العسف والظلم، وكانت الثورة.

هذا الجيل الذي تعلم نطق كلمة حرية، أبدا لن يقبل ان يتنازل عن حريته وسيادته وارادته لاحد كائنا ما كان، ومهما ازداد النظام بطشاً وتنكيلاً وقتلا. هذه الثورة، لن تخمد ولن تتراجع أيضاً، مهما استمر العالم بالصمت أو بالتخاذل أوالانصياع لمصالح حليفتهم إسرائيل التي ترغب ببقاء النظام، وموافقته العلنية على قتل الشعب السوري.

لا يهم شعبنا الثائر صمت الصامتين و تخاذل المتخاذلين و تأمر المتأمرين على الثورة، ومهما امعن النظام الفاسد في القتل، فلن نتراجع حتى آخر قطرة في عروقنا أو عروق أطفالنا. وسنبقى على المدى مدينين لأنامل الحرية التي حررتنا. وأما الطغمة الحاكمة سيذكر التاريخ بطشها وجبروتها واستباحتها لحرمات البلد، وسيسطر لنا بكلمات حروفها من ذهب ودم قصة شعب رسم له أطفاله دروب حريته. حريته وحرية الوطن الذي استباحته عائلة حكمت البلد واعتبرته مزرعة خاصة لعقود طويلة، اعتمدت خلالها على التفرقة وعلى تمزيق اللحمة الوطنية وجيرت كل القوانين والدستور لخدمتها وخدمة مصلحتها وحدها. أولئك الأطفال: حمزة وهاجر وأسيل وثامر، هم الذين قدموا أنفسهم قرابينَ الحرية وأشعلوا راياتها. ثم لحق بهم أطفال كرم الزيتون، وغيرهم. واليوم، تبعهم أطفال الحولة..

أبداً، لن تتوقف مسيرة الحرية والكرامة. فهذه الشعلة لن تنطفىء والثورة مستمرة...

عاشت سوريا والثورة السورية، والخزي والعار للنظام الهمجي المجرم...

تمرد أبازيد

من سينزع ورقة التوت الأخيرة؟

النظام الأسدي الذي اعتاد صمتنا على كل خيباته وفظائعه، واعتاد أن نصفّق له حتى حين يدخل إلى الحمام، اعتاد أيضاً أن لا تصدر منّا أي ردة فعل حتى وإن داس على رؤوسنا وسرق أموالنا واغتصب حقوقنا وأذلّ كرامتنا... هذا النظام الفاجر راهن في بقائه على عنفه وعلى سلبيتنا، وظنّ أننا لن نصحو ولن نستيقظ من قبورنا إلى الأبد. هذا النظام أصبح كالمسعور من أول صرخة حرية ومازال يعيش الصدمة يوماً بعد الآخر. صحوتنا أصابته بشلل نصفي، والنصف الآخر مازال يطلق علينا النارً بوحشية وحقد دفين حتى نوجّه له ضربتنا القاضية.

والسؤال هنا: من الذي قهقهر هذا الوحش الدموي وكسر شوكته؟ وكيف لهذه الثورة أن تستمر رغم التخاذل الدولي الفاضح ورغم المراهقة السياسية للمعارضة السورية التي ما زالت تلهث وتتخبط وتدور حول نفسها كما أنها لم تنجح لليوم في حماية إنسان واحد من القتل أو الاعتقال؟

في العادة ولكي تنجح أي ثورة فهي بحاجة لأن تقف على قدميها الاثنتين. القدم الأولى تنتصب من خلال الحراك الشعبي (المظاهرات، الاعتصامات، الاحتجاجات، الإضرابات، المناشير...الخ) أمّا القدم الثانية فتنتصب من خلال الحراك السياسي وهذا يتطلب بالطبع وجود معارضة سياسية تخاطب المجتمع الدولي وتُمثّل الثورة على المستوى السياسي) وبناءً على الواقع فثورتنا تقف حتى اليوم على قدم واحدة وأستطيع أن أجزم دون تردّد أو طول تفكّير بأن حراك الشارع المستمر هو نقطة القوة الوحيدة والاستثنائية التي أشعلت الثورة وحافظت على استمراريتها دون أن تتهاوى أو تقع. إذاً ما نعوّل عليه في حسم المسألة ونجاح الثورة هو الشعب، وبشكل خاص شباب وشابات الثورة الأبطال، الذين نجحوا بإشعال الثورة واستمراريتها، ونجحوا أيضاً بتنظيم المظاهرات وتنظيم عملهم ضمن لجان وهيئات بعضها معلن وبعضها سري، كما أبدعوا بالتغطية الإعلامية للثورة ونقلها للعالم أجمع رغم أنف النظام وكلّ محاولاته بمنع الصحافة من الدخول ونقل الصورة. رغم كل المخاطر التي يتعرضون لها لم يتهاونوا أيضاً بتوثيق القتلى والمعتقلين والمفقودين والمهجّرين. كما أنهم يعملون كخلية النحل لإغاثة أكبر عدد ممكن من العائلات المنكوبة. إذاً ألا يستحق هؤلاء أن يكونوا هم سياسيّ المستقبل وأن يكون لهم دوراً مفصلياً وهاماً في إدارة شؤون الوطن؟

برأي يجب أن نراهن عليهم وندعمهم بشتى الوسائل لأنهم هم من زلزلوا واحدة من أعتى الديكتاتوريات في العالم، كما أنهم سبقوا بوعيهم الكثير من المفكرين والسياسيين من أصحاب ربطات العنق الأنيقة والكلمات المنمّقة والعبارات الطنانة والرنانة. هؤلاء الشباب هم نفسهم أولئك الشباب الذين لم يفهم طموحاتهم ومشكلاتهم أحد، كما لم يُقيم المجتمع لهم وزناً يُذكر فيما مضى، وكان الأغلبية ينعتونهم بالشباب البايظ، شباب الجينز وبنات الميك آب، شباب الجامعات وشباب الانترنت والمقاهي، شباب الفيسبوك والأغاني الصاخبة.

منذ البداية يحاول النظام نعت الثورة بالعمل الإرهابي وأن من يخرجون في المظاهرات هم مجرد جماعات من السلفيين والعصابات المسلحة وتجار المخدرات والسلاح، لكن ما قام به طلاب جامعة حلب على سبيل المثال يدحض ادعاءات هذا النظام وينفيها لذلك يجب العمل على تكثيف المظاهرات الطلابية لتشمل كل جامعات سوريا، حيث أن هؤلاء الشباب يستطيعون إسقاط ورقة التوت الأخيرة لهذا النظام الفاجر.

هذا الجيل الجديد من أطفال ومراهقين وشباب وشابات هم من اغتالوا الخوف وقرروا أنهم لن يعيدوا أخطاء أباءنا وأجدادنا ولن يصمتوا على فظائع حاكم مستبد ليتمادى باستبداده وظلمه. هؤلاء لم يقبلوا بوجود مقدّسات وهمية ننحني لها ونموت في اليوم الواحد مئات المرات كي تحيا هي . هؤلاء هم من اغتالوا هذا الإله وصفعوه على وجهه القبيح وأعلنوا للعالم بأن زمن صناعة الآلهة قد انتهى، وهم من أعلنوا للعالم بأن اليوم هو زمن صناعة الإنسان وزمن الحريات والديمقراطية، زمن العدل والمساواة وسيادة القانون. هؤلاء هم من يصنعون مستقبل سوريا ويصنعون درساً تاريخياً للبشرية سيغير مكانة السوريين لدى العالم أجمع. فلندعم أبناء هذا الجيل ولنقف بجانبهم ولنمضي معهم نحو الأمام.

إيمان البغدادي

النظام السوري وعلامات الانهيار

قام تجار دمشق بإضراب ملفت لهم في ٢٨ ايار، فقد شهدت اسواق دمشق التقليدية مثل الحميدية وباب سريجة والحريقة اغلاقا تاما للمحلات والمتاجر، ولم تفلح محاولات اجهزة الامن في كسر الاضراب عبر التهديدات او كسر المحلات وفتحها عنوة في اعادة الاسواق الى حالتها السابقة.

ودون ان يصدر بيان عن التجار يفسر اضرابهم الا انه معروف انه يأتي احتجاجا على عنف السلطة ووحشيتها وخصوصا بعد مجزرة الحولة التي سقط فيها نحو خمسين طفلا والتي استدعت بيانا، غير ملزما، من مجلس الامن، وتصريحا من وزير الخارجية الروسي ان حكومته لا تدعم حكومة الاسد ولكنها تدعم خطة أنان في سوريا.

ويترسخ في ذاكرة الشعب السوري الاضراب العام الشهير لعام ١٩٣٦ الذي سبق الاستقلال واضراب نيسان عام ١٩٦٤، دون ان ننسى احتجاجات عام ١٩٨٠.

للبرجوازية التجارية وخاصة في دمشق قصة طويلة مع نظام أل الاسد، فقد رحبت بانقلاب الدكتاتور الاب حافظ الاسد عام ١٩٧٠، وقام بينها وبين سلطته نوع من العهد المتبادل يدعم اغتنائها ويحفظ مصالحها مقابل أن تترك له السلطة، وقد كان لموقفها الملتصق بالسلطة في بداية الثمانينات دور حاسم في قدرة النظام على سحق الاحتجاجات المدنية حينئذ وانتصاره في صراعه المسلح مع الاخوان المسلمين.

لقد جاءت ردود الأفعال على مجزرة الحولة قرب حمص يوم ٢٥ أيار التي اقترفتها قوات النظام وميليشياته والتي راح ضحيتها أكثر من مئة قتيل بينهم عشرات الاطفال، صارمة في ادانتها للنظام الحاكم . فقد تحدث الرئيس الفرنسي هولاند عن «عدم استبعاد امكانية تدخل عسكري» بشرط أن يحظى «بموافقة مجلس الأمن الدولي»، كما قامت فرنسا وعدد اخر من الدول الغربية وغيرها بطرد السفراء السوريين ليفاقم من العزلة الدولية للنظام السوري، وخرج وزير الخارجية الفرنسي فابيوس في اليوم التالي لتصريح رئيسه لتوضيح أن « أي تدخل بري هو احتمال غير وارد أبدا وخاصة لوجود مخاطر بانتشاره على الصعيد الاقليمي وخاصة لبنان..»، لقد كانت هذه التصريحات وما شابهها من الحكومات الغربية هي اقرب الى تهيئة التربة للقاء أنان مع الدكتاتور الاسد في نهاية شهر ايار، وتمهيدا لزيارة بوتين لفرنسا والولايات المتحدة منها الى تهديد فعلي، لقد رد بوتين في الاول من حزيران في لقاء صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي على طلب الاخير «بتنحي الاسد» باستخفافه بهذا المطلب قائلا «ان عزل الزعماء لا يؤدي بالضرورة الى السلام».

ان ما نراه من سياق مواقف الحكومات الغربية انما يندرج في سياسة الضغط المتواصل على نظام الاسد وخصوصا انه بدأت تتراءى علامات ضعف متزايدة داخل النظام نفسه، كانت احدى أهمها اضراب تجار دمشق في ٢٨ أيار وما تلاه من اضراب لهم في حلب ايضا، في حين انه معروف ان البرجوازية التجارية الدمشقية (وأيضا الحلبية) هي عماد اجتماعي اساسي من أعمدة النظام السوري، وان تعبيرها عن قلقها من قدرة النظام الحاكم على المحافظة على مصالحها يبدأ بدفعها الى موقف التخلي عنه.

في حال تأكد موقف البرجوازية التجارية في تخليها عن نظام الاسد، فانه سيكون مؤشر هام على تفكك كبير في القاعدة الاجتماعية التي يستند عليها نظام الاسد الذي يعبر، عموما، عن مصالحها العامة. ويترافق هذا الامر مع معطيات تشير الى تزايد اعتماد الطغمة الحاكمة على فرق عسكرية مضمونة الولاء وبالأخص على ميليشياتها الموالية «الشبيحة» في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية، وهو انموذج لانحطاط دكتاتورية بوليسية كلاسيكية الى شكل من اشكال الفاشية لأنه «ان تبقرطت الفاشية فإنها تصبح جد شبيهة بالأشكال الاخرى للدكتاتورية العسكرية والبوليسية» (تروتسكي، ماهي الفاشية وكيف نهزمها) ولكننا نرى أيضا أن تخلخل أركان الدكتاتورية الحاكمة في سوريا قبل انهيارها الكامل، انما يدفع بها الى الانحطاط الى واحد من ابشع الاشكال الفاشية للحفاظ على بقائها. انها علامات تفسخ متزايدة للنظام المستبد.

ما يبدو واضحا، ولاسيما مع استمرار توفر دعم حكومات روسيا والصين وايران الحليفة للنظام المجرم، ان الموقف الامريكي والاوربي المعلن حتى الان هو توفير مقتضيات تحقيق «انتقال منظم» أو نوع ما من «الحل اليمني»، بمعنى رحيل الأسد وبعض أفراد نظامه معه والحفاظ على أسس النظام الأخرى.

فقد كان ايهود باراك وزير دفاع الدولة الصهيونية الأكثر وضوحا في هذا الخصوص، حين صرح في ١٦ أيار ٢٠١٢ (وكالة الصحافة الفرنسية ١٧ أيار) أن الحل في سوريا يجب أن يقوم على «رحيل بشار الأسد وعدد من كبار المسؤولين حوله فقط، وليس كل بنى النظام». وشدد باراك على ضرورة حل «يمني» لتغيير النظام في سوريا يسمح بمغادرة بشار الاسد وفريقه للبلاد مع «الحفاظ على الحزب(البعث) والمخابرات والقوات المسلحة».

والحال، فان هدف مبادرة أنان ليست بعيدة عن هذا السيناريو المرغوب من الحكومات الغربية، ولا نعتقد أن حكومة بوتين نفسها تمانع حقا من تحقيقه بشرط أن يتم «بدون تدخل عسكري» وبموافقة كلا من طرفي «النظام والمعارضة».

ومما ينسجم مع هذا الأمر ما نشرته صحيفة النيويورك تايمز في ٢٧ أيار ٢٠١٢ عن خطة تعدها الحكومة الامريكية تسعى من خلالها الى التوصل الى ازاحة بشار الاسد عن سدة الحكم على شاكلة ما جرى في اليمن، وأن نجاح الخطة الامريكية يتطلب قبول روسي بها.

ليس فقط على صعيد حكومات الدول الكبرى والاقليمية يتم التسويق «للحل اليمني» في سوريا، بل هنالك قوى معارضة سورية تتبنى هذا الحل، وتسوق لمبادرة أنان في سياق الحل نفسه. بل ان بعضها رأى في حضور مراقبي الجامعة العربية في نهاية العام الماضي، واليوم مع حضور المراقبين الدوليين مدخل يسمح بتحقيق «انتقال منظم» يقتصر على رحيل الاسد والبقاء على أسس النظام. ابرز هذه القوى التي تحمل هكذا مشروع هي هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، ولكنها ليست الوحيدة. وان كانت تطالب بتحقيق كافة بنود خطة أنان قبل الدخول بمفاوضات مع أطراف من النظام ممن « لم تتلوث يداه بالدماء» لتوفير مرحلة انتقالية.

السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه، سؤال من شقين: الأول هل تقبل الجماهير الثائرة وديناميكية السيرورة الثورية نفسها بحل فوقي يقتصر على رحيل بعض رموز النظام السابق مع بقاء أسسه رغم التضحيات الهائلة التي قدمتها؟ والثاني هو، هل أن طبيعة وبنية النظام الدكتاتوري لآل الاسد تسمحان أصلا بحل يقوم على رحيل الدكتاتور مع بعض فريقه دون أن يعني ذلك انهيار حقيقي وكامل للنظام برمته؟

اننا نعتقد أن كلا من دينامية السيرورة الثورية وتجذرها السياسي والاجتماعي العميق، التي تدفع الى اسقاط النظام بكامله وانجاز أعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في البلاد، من جهة. وطبيعة النظام الدكتاتوري المغلق والوحشي نفسه، والغير قابل للإصلاح اطلاقا، من جهة أخرى. يمنعان أية امكانية ولو ضعيفة لتحقيق حل فوقي على الطريقة اليمنية المذكور أعلاه، بل ونعتقد أن أي «انتقال منظم» وحل يمني في سوريا انما يعني ويتطلب لتحقيقه: اما تدخل عسكري خارجي، وهو ما تدعي اغلب الدول الكبرى أنها لا ترغب به. واما هزيمة الثورة الشعبية السورية. وفي كلا الحالتين، فان موقفنا، موقف اليسار الثوري السوري، يقوم على رفض هذا الحل الفوقي «اليمني» والتدخل العسكري الخارجي الذين يعنيان، وفي كل الحالات، سحق الثورة الشعبية وهزيمتها.

فالمكون الاجتماعي الأساسي للقوى المحركة للثورة هي الطبقات الشعبية المحرومة والمفقرة والمضطهدة، وهي تجذرت خلال أكثر من عام في مواقفها تجاه نظام فاسد وقاتل واستغلالي مارس تجاه مطالبها السلمية وحشية منقطعة النظير، وأدركت هذه الجماهير الثائرة بحسها العفوي وممارستها الكفاحية اليومية أن معركتها مع هذا النظام هي معركة حياة أو موت، فشعاريها «الموت ولا المذلة» و«النصر أو الموت» يعبران تماما عن ارادتها بخوض الثورة حتى اسقاط النظام كاملا، وليس رحيل رأسه فقط، كما أنها تمكنت، وفي خلال الفترة نفسها، من التخلص من وهم ضارجدا نشرته بعض اطراف المعارضة، ولا سيما المجلس الوطني السوري، بأن الخلاص سيكون سريعا بتدخل عسكري خارجي وشيك. مما لا شك فيه أن جماهير الثورة الشعبية اليوم قد تخلصت تماما من هذا الوهم، واستعادت ثقتها بقدرتها على اسقاط النظام بقواها الذاتية، مثلما انها استطاعت ان تجهض محاولات النظام الدكتاتوري واطراف الثورة المضادة الى جرها الى مستنقع صراع طائفي مدمر للثورة. لذلك فان السيرورة الثورية أصبحت من الجذرية لدرجة انها لن تقبل بأنصاف الحلول.

في المقابل، فان النظام الحاكم في سوريا هو نظام دكتاتورية بوليسية يقوم حول طغمة عائلية حاكمة مع شركائها في خدمة برجوازية سورية مصالحها – وخاصة التجارية منها– مرتبطة عضويا بالسلطة. انها طغمة تتحكم بالسلطة والثروة وتمسك بكل تلابيب «الدولة السورية» بل واعادت هيكلتها بشكل انها افرغتها من كل وظائفها سوى وظيفة واحدة هي الفساد والقمع وخدمة مصالح هذه الطغمة الضيقة وبقائها في الحكم. ليس «مجلس الشعب» أو «رئاسة الوزراء» أو «الجبهة الوطنية التقدمية» سوى هياكل فارغة، تتحكم بها أجهزة الطغمة الحاكمة. تستند الطغمة في حكمها بشكل اساسي على عدد واسع من الاجهزة الامنية وقسم حديث وموالي من القوات المسلحة، وجيش من الميليشيا الموالية الجاهز للتعبئة في كل لحظة، من الشرائح الدنيا للبرجوازية الصغيرة والموظفين. انها دكتاتورية أل الأسد وشركائهم.

لهذا، فانه لا يمكن تصور رحيل رأس هذه الطغمة العائلية وفريقه، الا في اطار انهيار كامل للنظام الدكتاتوري. وهذا الامر هو ما يدفع به، مع تزايد علامات ضعفه وانهاكه في مواجهة الثورة الشعبية، الى جر البلاد نحو أتون حرب أهلية، تريدها الطغمة أن تكون طائفية، باعتبارها، من وجهة نظرها، مخرجها الوحيد من الهزيمة الكاملة أمام الشعب الثائر، ولكن الطغمة الدموية بتهييجها وتحضيرها العملي لهكذا حرب أهلية انما تنزلق اكثر فاكثر الى شكل من اشكال الفاشية المتخلفة والشديدة الوحشية.

والحال، فان شروط انتصار الثورة الشعبية واسقاط النظام الدكتاتوري المنحط فاشيا تستلزم وعيا سياسيا ثوريا رفيعا، وبالأخص تواجد قوي وموحد لقوى اليسار الثوري، من جهة. وبناء جبهة ثورية متحدة كقيادة جماهيرية بديلة عن قوى المعارضة المتهالكة، من جهة أخرى. قيادة جماهيرية للثورة تتشكل من مكونات الحراك الثوري الميداني ببرنامج سياسي شعبي واجتماعي وديمقراطي وعلماني جذري، وبالأخص العمل الجدي، من الأن، على بناء هيئات سلطة جماهيرية ديمقراطية بديلة من الأسفل.

الثورة مستمرة حتى اسقاط نظام الاستبداد والاستغلال

غياث نعيسة

البحرين واليمن ثورات لا تلين

عندما يجهر شعب بغضبه ضد القمع ويعلن تخليه عن صمته ومثابرته وتعايشه مع القهر، فإنه بذلك يمارس فعل الثورة، وعندما يصر على استكمال ثورته وتأكيد مطالبه فهو بذلك يمارس فعل الصمود، الصمود هو الفعل الاكثر شيوعاً في شوارع البحرين، والذي اتخذه الشعب البحريني مبدأ يؤمنون به وليس فقط مجرد فعل يتلخص في مظاهرة أو اعتصام، مبدأ دفع شعب بأكمله أن يلجأ للشوارع ويقيم بها أياما وليالي سخطا على القمع ونداءا للحرية.

وكان رد فعل النظام البحريني مشابهاً لردود أفعال كل الأنظمة المستبدة على مر التاريخ، حيث قام بحشد كل قوته القمعية. وتجنيد عدد لا نهائي من الحكومات لمؤازرته ومساندته لخوض مسيرته القمعية. ولكن تأتي الأسئلة التي طالما أرهقت أذهاننا مع جميع الشعوب العربية الثائرة، لماذا لم يهربوا خوفا من الموت، لماذا لم يسأموا، لماذا آثروا الصمود؟! إلا أننا لن نجد إجابة لتلك الأسئلة إلا في ميدان اللؤلؤة في المنامة، كما وجدناها من قبل في ميدان التحرير في القاهرة.

عاش الشيعة في حالة من التهميش والتمييز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إلا أنهم اعتمدوا «التغيير الديمقراطي» مطلبا للثورة البحرينية وقاموا بحشد الآلاف ليوم ١٤ فبراير ٢٠١١ ليعلن الشيعة مطلبهم إسدال الستار على الديكتاتورية السنية بقيادة آل خليفة، ولكن الثورة احتضنت مختلف الأطياف والمذاهب من سنة وشيعة، إسلاميين ويساريين، ليبراليين ومحافظين، وغيرهم ممن لا ينتمون لأي فكر أو مذهب سياسي، خرجوا جميعا لإعلان مطلبهم بإنهاء حكم الديكتاتورية.

تعد البحرين أكثر دول الخليج تحررا، إلا أنها لا تزال تحت سيطرة حكومة غير منتخبة ممثلة في العائلة الملكية التي تهيمن على النصيب الأكبر من السلطة والثروة، وخير مثال على ذلك أن الأمير خليفة بن سليمان وهو عم الملك حمد بن عيسي آل خليفة، تولى منصب رئاسة الوزراء لمدة تزيد عن ٤٠ عاما، لذلك فالديمقراطية المزعومة لا تزيد عن كونها قناع لجذب الاستثمارات الأجنبية والتعتيم على النظام السلطوي الراسخ الجاحد لأحقية شعبه في اكتساب مقومات الحياة الآدمية، أو لتحقيق الحد الأدني من متطلبات الحياة الكريمة.

في الأيام الأولى للثورة، استشهد اثنان من النشطاء، إلا أن ازدياد عدد الشهداء كان يزيد من توهج وتكدس ميدان اللؤلؤة، وهذا ما استفز النظام البحريني ودفعه للاستمرار في القيام بأعماله الدموية دون أي رادع، وما زال الصمود هو شعار الشعب البحريني.

الإحساس بالحرية

«تذوقت طعم الحرية لأول مرة في حياتي وتمكنت من التعبير عن رأيي بهتافي ورفع لافتتي. دون الخوف من الاعتقال» هذا ما قاله أحد النشطاء واصفا تأثره بما يسمى «أيام اللؤلؤة»؛

فلقد لعب ميدان اللؤلؤة في المنامة نفس الدور الذي لعبه ميدان التحرير في القاهرة، حيث أصبح الكل واحد، ذابت كل الخلافات والاختلافات، وامتص الميدان كل الفروق، ودمج المتظاهرون جميعاً تحت راية واحدة من أجل هدف واحد وهو رسم مستقبل المجتمع الذي طالما حلموا به. فأجمعت كل الآراء أن ثمة شيء قد أظهر روح الوطنية والتعاون والحب، تلك الروح التي طالما حاولت الانظمة القمعية المختلفة إزهاقها.

في الثالث عشر من مارس سنة ٢٠١١ عبرت دبابات الجيش السعودي فوق الجسر الذي يربط السعودية بالبحرين، وشنت حملة وحشية على المعتصمين بالطريق الدائري، أسفرت عن استشهاد ستة أفراد من المعتصمين. وبعد يومين من تلك الليلة الدموية، قامت الحكومة البحرينية بهدم النصب التذكاري المقام في منتصف الطريق الدائري، واهمين بذلك أنهم أزهقوا آخر أنفاس تلك الحركة المنغصة لدكتاتوريتهم التي أفنوا عمرهم في بنائها. إلا أن ميدان اللؤلؤة له أنفاس لن تزهق وأحلام تأبي أن تؤد، وشهداء مازالت دماؤهم تروي أرض البحرين، وشعب آثر الصمود .

رد دموي

كانت الغازات السامة والمسيلة للدموع هي الأداة القمعية لدي النظام البحريني، التي استخدمها لقتل عشرات البحرينيين، حيث وصل عدد الشهداء حتي هذه اللحظة إلى ٨٥ شهيد على أقل تقدير، من بينهم شيخ بلغ من العمر ٨٥ عام وطفل لم يبلغ سوي خمسة أيام، فاستخدم النشطاء موقع اليوتيوب لفضح تلك الانتهاكات التي قام بها النظام البحريني لترويع الشعب والقضاء على الثوار منهم بغرض السيطرة على الأمن في الشوارع. ولكن يبقي الصمود هو سيد الموقف لمدة ١٤ شهر. تزداد نسبة المشاركة في المظاهرات، تزداد حدة الشعارات واللافتات، ويعلنها الشعب في شوارع البحرين «لن أعود إلا منتصرا»، فقد حققت الثورة البحرينية نسبة المشاركة الأكبر من بين ثورات الربيع العربي، حيث شارك فيها مائة ألف مواطن، في حين أن التعداد السكاني للبحرين ستمائة ألف مواطن، وهي التظاهرات الأقوي والأضخم على مدار تاريخ البحرين. ولايزال الشارع البحريني في حراك ثوري حيث تحشد الأحزاب المعارضة مظاهرات ومسيرات كانت آخرها في اليوم الأول لمهرجان جائزة البحرين الكبري حين مكث الشباب البحريني في شوارع البحرين ليلاً ونهاراً، يتصدي لعنف قوات الشرطة البحرينية.

بإفراطه في استخدام العنف ضد شعبه، يزداد الحرج السياسي للنظام البحريني. إلا أنه في مواجهة شعب يأبى أن يهدأ حتي يلحق الضربة القاضية بنظام قمعي يتسم بالغباء السياسي المفرط، حيث آثر الفوضى والعنف على اتخاذ أي إجراءات إصلاحية لتهدئة لشعبه، مستجيباً بذلك لتشجيع حلفائه من الحكومات الغربية.

بينما أقسم الشعب البحريني الحر على استكمال ثورته وتبني الصمود موقفا لا بديل له ، يعيش الناشط السياسي عبدالله الخواجة رافعا شعار «إما الحرية أو الموت» منذ شهرين ونصف في معتقلات النظام البحريني، بين أشكال القهر المختلفة من جوع وتعذيب.

اليمن

كان سقوط نظام بن علي في تونس ونظام مبارك في مصر بمثابة شعلة أججت رغبة الشباب العربي في التغيير. وزادت تعطشه للحرية. وأنتجت ما يسمي بالربيع العربي. الذي ازدهر وتشعب حتي وصل لليمن، بالتزامن مع ليبيا وسوريا.

بدأت الثورة اليمنية منذ أكثر من عام، حيث نظم طلاب جامعة صنعاء مظاهرات وقرروا الاعتصام تلبية لنداء الحرية والتغيير. وكان رد النظام اليمني مطابقا لردود الأنظمة القمعية التي لا تملك الا العنف والدموية، فعلى الرغم من غناها بالموارد الطبيعية إلا أن اليمن تعد أكثر الدول العربية فقرا. فهي غارقة في بحور من الديون والبطالة والفساد المزمن، بفعل سيطرة فئة قليلة من رجال الأعمال على السلطة والمال.

منذ عام ١٩٧٠ حتي عام ١٩٨٠، كان شمال اليمن متحالفاً مع أمريكا، بينما كان الجنوب متحالفاً مع روسيا، وخاض البلدان «الشمال والجنوب»

العديد من الحروب والمعارك، أسفرت عن عقد اتفاقية وحدة في ١٩٩٠، وبعد ٤ سنوات قام جنوب اليمن بخرق الاتفاقية وإعلان استقلاله، مما أدى إلى اندلاع معارك وحروب أخرى مع الشمال. انتهت بهزيمة الجنوب واندماجه مرة أخرى مع الشمال في دولة واحدة. ومنذ ذلك التاريخ استولى علي عبد الله صالح على ثروات الجنوب الطبيعية والبشرية. وكانت الحركة السلمية التي نظمها ضباط جيش الجنوب في عام ٢٠٠٧ بمثابة البذرة التي أنتجت ثمرة الثورة اليمنية عام ٢٠١١.

الإلهام العربي

ظهرت الحركات الاحتجاجية في صنعاء وتعز وغيرها من مدن الشمال بقياده حزب «الإصلاح» الإسلامي مطالبة بالتغيير والإصلاح مع الإبقاء على وحدة الشمال والجنوب، على عكس ما طالب به الجنوب، الذي نادي بالاستقلال عن الشمال.

تأسس حزب الاصلاح ١٣ سبتمبر ١٩٩٠، بعد الوحدة بين شطري اليمن، على يد الراحل «عبد الله بن حسين الأحمر»، وهو الذراع السياسي لقبيلة «حاشد» اليمنية، ويعتبر المنافس الأقوى لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يترأسه «علي عبد الله صالح»، ولكن حزب الاصلاح ليس بالمعارض الحقيقي لحزب المؤتمر الشعبي، وإنما ارتضى في بعض الأوقات أن يقتسم معه السلطة والمال على حساب الشعب اليمني.

وهناك كيانات أخرى يمنية معارضة لنظام على عبد الله صالح. مثل مجموعة الشيعة الحوثية بالشمال، والتي اتهمت بأنها مدعومة من إيران. ومجموعة أخري تدعي أنصار الشيعة، التي استولت مؤخراً على بعض المدن في الجنوب، وأعلنتها منطقة إسلامية، مما أدى إلى هجرة الآلاف من السكان، ليعيشوا لاجئين في مدن مجاورة.

يعتقد أهل الجنوب أن الانفصال عن الشمال هو الحل الاستراتيجي الأمثل لأزمة جزيرة سقطري، مع علمهم بأن هذا الانفصال يزيد من التدخل الأمريكي العسكري والسياسي.

واستجابة للضغط الشعبي، تنحى على عبد الله صالح، مقابل إعفائه من المحاسبة والمحاكمة على جرائمه السياسية والجنائية، وبرعاية دول الخليج والولايات المتحدة تم إجراء انتخابات شكلية، تلك الانتخابات التي لم تضم سوي مرشح واحد، وهو نائب الرئيس السابق، والتي قاطعتها مدن الجنوب وقطاع كبير من مدن الشمال. إلا أن البعض فضل المشاركة تخلصاً من على عبد الله صالح. واعتبار تلك الانتخابات خطوة لا بأس بها نحو تحقيق مطالبهم، وبذلك انتهى حكم على عبد الله صالح بشكل رسمي فقط، لكن نظامه مازال قائما يحكم ويستبد كعادته عن طريق أبنائه وأقرابه. والأنكى من ذلك، أنه مازال يعيش في اليمن ومازال يترأس الحزب الحاكم. ويتدخل في كل القرارات السياسية. وكأن لم يثر عليه شعب بأكمله، أو تهدر الدماء بأيدي عصابته.. وكأن شيئا لم يكن.

هجمات رتيبة

تحت شعار محاربة الإرهاب، دعمت أمريكا نظام صالح بكل السبل الممكنة، دعم سياسي وعسكري ومادي حيث شنت هجمات جويه على اليمن أسفرت عن الكثير من الخسائر، لا لشيء إلا لدعم خطتها في استغلال البترول والطاقة النووية في اليمن. ولكن المؤسف أن نرى دولا عربية تقف حليفة لأمريكا ولنظام على عبد الله صالح، وتدعم قتل وقمع أشقائها في اليمن. ونجد ذلك في البحرين والسعودية. ومن المتوقع أن يتفق أصحاب المصالح المشتركة على القمع والاستبداد، فكل من النظام البحريني والنظام السعودي يضره إقامة دولة ديمقراطية مجاورة في اليمن. حيث أن الديمقراطية عندهم بمثابة رصاصة في قلب أنظمتهم القائمة على الديكتاتورية والاستبداد.

الثورة مستمرة

علي الرغم من كثرة المعوقات، إلا أن الثورة اليمنية لها شعب حر مناضل، آثر الصمود من أجل بناء مجتمع ديموقراطي، طالما حلموا به. وتكمن قوة هذا الشعب في شبابه المناضل، الذي ينظم الاحتجاجات والمظاهرات في الجامعات اليمنية، مطالبا بالقضاء على بقايا نظام على عبد الله صالح في الجامعات. كما تكمن أيضا في مجموعة من ضباط الجيش الذين يخوضون مناوشات ومعارك داخل الجيش آملين في التخلص من سيطرة عائلة على عبد الله صالح. ولم يكن الطلاب وبعض ضباط الجيش هم فقط حماة الثورة اليمنية. بل يشاركهم في النضال رجال الأمن والطيران والعمال وكل فئات الشعب اليمني. فقد ظهرت مؤخراً دعوة من العمال للإضراب عن العمل، حتي تتحقق مطالبهم من تحسين ظروف العمل، رفع الأجور والأهم هو التخلص نهائياً من بقايا نظام على عبد الله صالح.

إن ما نستطيع تأكيده هو أن زهور الربيع العربي لن تذبل؛ فثورة اليمن وغيرها من الثورات العربية مستمرة ولا مفر من انتصارها وتحقيق مطالبها، طالما هناك شعب حر آثر التضحية الصمود.

دومينيك كافاكيب

ميرفت سليمان

تتمة الصفحة الأخيرة

– وماذا عن سيريزا، إئتلاف اليسار الجذري، المناهض لليبرالية، الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٤؟

– أنه الطرف الذي تمكن من الإستفادة من ديناميكية التحركات السارية، والذي أستطاع من الإطاحة بهيمنة الباسوك وحزب الديمقراطية الجديدة. تمكن إئتلاف سيريزا من أن يصبح في حالة تماثل مع الجماهير. بينما كان الحزب الشيوعي اليوناني يلوح بجنة بعيدة المنال وبقينا نحن في إئتلاف أنتارسيا (إئتلاف اليسار المناهض للرأسمالية) ضمن إطار دعائي لحد كبير. تمكن سيريزا من إعطاء مخرج ذو مصداقية للوضع عبر شعار حكومة يسارية. وفي الوقت نفسه كانت الأجوبة التي يقدمها تشكل إلتباسا : فما أن يشتد الضغط على قادة سيريزا حتى يبدأ العزف على نغمات متنافرة. فالبعض يدّعي بأنه سيقوم بإلغاء، من طرف واحد، الدين والاتفاقات المعقودة مع الترويكا. أما أخرون، فحذرون أكثر، ويضعون في المقدمة البقاء في أوروبا. الوضع معقد ولكن من الواجب تناوله بعيدا عن العصبوية.

– ماذا يعني ذلك؟

– علينا نحن إئتلاف القوى المناهضة للرأسمالية المساهمة في هذا النقاش. سيريزا الذي من المحتمل أن يقوي نفوذه في التصويت القادم الذي سيجري في ١٧ حزيران، ربما عليه التحالف مع قوى أخرى للتمكن من الحكم. فهنا حالة قائمة، جديدة، إحتمال حكومة يسار. هذا السؤال لا بد من أن ينزل من رأس الأحزاب الى الحركة الإجتماعية.

هناك شرطان لقيام حكومة يسار : برنامج سياسي يقوم على قطيعة مع سياسات الترويكا ويلغي الديون والمذكرات الحكومية، ولو كان ذلك على حساب الطرد من المجموعة الأوروبية.

ثم نقل السلطة نحو الأسفل. أن حكومة يسار لا يمكنها من أن تمثل مصالح هؤلاء القابعون في الأسفل، إلا بشرط أن تكون السلطة بيد هؤلاء أنفسهم.

فإذن لا بد من تحويل الصلاحيات، السلطات نحو مجالس شعبية. ستكون المهمة الأولى لحكومة يسار الدعوة الى مجلس تأسيسي على الصعيد الوطني للمجالس الشعبية.

النص مترجم عن النسخة المنشورة على موقع أوروبا المتضامنة البلا حدود (موقع يعني بأخبار الحركات الاجتماعية باللغة الفرنسية والانجليزية).
http://www.europe-solidaire.org

اليونان : نحو حكومة قطيعة ؟

هيلاريس ديميتريس، حاوره جيلاردي باولو
نُشر الحوار في ٢٤ أيار ٢٠١٢

عشية الانتخابات التشريعية في ٦ أيار، طالب وزير المالية الألماني وولفغانغ شوبل، اليونانيين بإنتخاب أغلبية «تحترم الالتزامات التي تعهد بها الإئتلاف الحكومي الحالي تجاه الدائنين الدوليين».
جهد بدون طائل، إذ أن ٦٥٪ من اليونانيين صوتوا ضد إملاءات الإتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.
مرحلة جديدة دُشنت في السادس من أيار الماضي في أثينا.
وهنا ديمتري هيلاريس من المنظمة الشيوعية الأممية في اليونان – سبارتاكوس –OKDE Spartakos، وهي الفرع اليوناني للأممية الرابعة، معنا للحديث عن ذلك.

جيلاردي باولو من جريدة «أنتي كابيتاليست» (المناهض للرأسمالية) : هل يمكنك، ديميتريس، إعطائنا تقييم أولي لإنتخابات ٦ أيار؟

ديميتريس هيلاريس : لابد من الإشارة الى ثلاث نقاط رئيسية. الأول هو الرفض الصارخ للثلاثية (الأطراف الثلاثة المذكورة في أول المقابلة – المترجم)، فهو تصويت ضد سياسات التقشف التي أمليت علينا، وهو نتيجة للحشد الجماهيري الذي حصل في هذه الأشهر.
ومن ثم يجب الإشارة الى أنها المرة الأولى منذ نهاية الديكتاتورية التي لم يحصل فيها حزب الباسوك PASOK (الحركة الاشتراكية اليونانية) على غالبية أصوات الطبقات الشعبية، وإنما قوى على يسار الإشتراكية الديمقراطية. سيريزا Syriza (إئتلاف اليسار الجذري)، والحزب الشيوعي، وإئتلاف اليسارالمناهض للرأسمالية، ANTARSYA، حائزين سويا على ما مجموعه ٣٠٪. وإذا أضفنا الخضر فإننا نقترب من الـ ٣٥٪. فإننا فعلا نشهد على تغيير التصرف الإنتخابي للشغلية.

– وما هو المؤشر الثالث؟

إنه ينبع مما تقدم. إنه الإستقطاب الحاصل في الحياة السياسية، في اليسار كما في اليمين. ففي الوقت الذي نشهد فيه ذوبان الأحزاب المساندة لسياسات التقشف، فإن اليسار الجذري هو الذي يستقطب الحوارات من جهة، وينجح النازيون في الجهة اليمنى...

– بالفعل، فقد حصلوا على ٧٪ وهي نسبة كبيرة، أليس كذلك؟

– ٧٪ من الأصوات هي الأصوات التي حصل عليها حزب «الفجر الذهبي» (أقصى اليمين) لوحده. لابد إضافة الأصوات التي حصل عليها الحزبين الأخريين من أقصى اليمين. نعم هناك يسار جذري بدأ يبرز على الساحة ولكن هناك يمين جذري أيضاً.

– ماذا عن الطبقات الوسطى التي تميل نحو حلول سلطوية؟

– برأيي، أن التصويت لأقصى اليمين جرى عبر ثلاثة فئات : الطلبة الذين تم كسبهم عبر تدخل أقصى اليمين في الجامعات، وقسم من اليمين «الإجتماعي» الذي لم يعد يثق باليمين المحافظ المطيع للترويكا (نفس الجهات الثلاث المشار اليها)، وأخيرا الناخبون الذين خاب أملهم في حزب الباسوك، ولكن أيضا الذين خاب أملهم في الحزب الشيوعي اليوناني KKE، الذين يتخذ التصويت لصالح أقصى اليمين، منطقا معاديا للنظام. وقد كان عددهم خمسون ألف ناخب، ولكنهم ليسوا بناخبين مستقرين، أوفياء.
وعلى الأرجح إنهم سيشهدون في الإنتخابات المقبلة التي ستجري في السابع عشر من حزيران، تراجعا، ولكنهم سينجحون بالتأكيد من الدخول الى البرلمان، إذ أن ٣٪ تكفي لذلك.
البعض يرى نوعا من التناظر بين الوضع الحالي في اليونان وجمهورية فايمار التي كانت مقدمة لوصول هتلر الى السلطة...
لابد من إجراء المقارنة هنا بقدر كبير من الحذر. فهنا لم نخرج من حرب استمرت حوالي خمسة سنوات (١٩١٤–١٩١٨)، وليس لدينا، على العكس من المانيا سنوات ١٩١٩–١٩٢٣ وضعا إقتصاديا بهذا القدر من الكارثية. بالإضافة الى ذلك وعلى العكس من ذلك العهد، نشاط لميليشيات شبه عسكرية كما كان الحال عام ١٩١٩، على سبيل المثال... هناك ديناميكية متماثلة، ولكن... حذار.

التتمة على ا لصفحة ١٥

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.
ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.
ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.
وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:
الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.
يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا